

## مرتكزات السياسة الخارجية للمليشيات المسلحة في إقليم الشرق الأوسط

د. شرين محمد فهمي

مدرس العلوم السياسية بمعهد البحوث والدراسات العربية

### ملخص باللغة العربية:

هدفت الدراسة إلى تحليل مرتكزات السياسة الخارجية للمليشيات المسلحة في إقليم الشرق الأوسط عبر التركيز على محددات وأبعاد تأثيرها في عملية صنع السياسة الخارجية، مع إبراز مؤشرات تأثيرها في عملية صنع السياسة الخارجية، بالإضافة إلى إيضاح طبيعة توجهات السياسة الخارجية لتلك المليشيات في الإقليم بالإشارة إلى عدد من النماذج التطبيقية الداعمة في هذا الشأن كتوجهات السياسة الخارجية للمليشيات المسلحة في ليبيا واليمن والسودان والعراق وسوريا ولبنان.

**الكلمات المفتاحية:** السياسة الخارجية- المليشيات المسلحة- الجيوش غير النظامية- الجيوش الموازية- القوات شبه العسكرية.

## "Foundations of the Foreign Policy of Armed Militias in the Middle East Region"

### Brief in English

The study is aimed to analyze the foundations of foreign policy of armed militias in the Middle East region by focusing on the determinants and dimensions of their influence on the foreign policy-making process, while highlighting indicators of their influence on the foreign policy-making process, in addition to elucidating the nature of the foreign policy trends of these militias in the region by referring to a number of supporting applied models in this regard, such as the foreign policy trends of armed militias in Libya, Yemen, Sudan, Iraq, Syria and Lebanon.

### Keywords:

Foreign policy- Armed militias- Irregular armies- Parallel armies- Paramilitary forces

### مقدمة

تزايدت معضلة الميليشيات المسلحة في العديد من الدول العربية خلال السنوات القليلة الماضية بالتزامن مع سقوط العديد من نظم الحكم منذ عام ٢٠١١ وتلاشى سلطة الدولة المركزية، حيث بدا أن التحولات السياسية التي حدثت في بعض الدول، مثل اليمن وليبيا وسوريا والسودان، قد نالت سلباً من تمتع هذه الوحدات السياسية بالاحتكار المشروع للقوة المسلحة. فمن المتفق عليه في الأدبيات أن إحدى السمات الرئيسية للدولة المعاصرة هي احتكار القوة المسلحة، أي أنها الجهة الوحيدة التي تمتلك قوات مسلحة وأجهزة شرطة وامن، وإنها الجهة الوحيدة أيضاً التي تُدير محاكم وسجون ولها حق فرض العقوبات على المقيمين في إقليمها، وبهذا المعنى يعتبر وجود تنظيمات مسلحة لا تتبع الدولة وفي مكانة موازية للدولة، بمثابة انتقاصاً من سيادتها على إقليمها، ومظهراً لخلل أو ضعف في بنية هذه الدولة، مما يضعها في قائمة الدول الهشة أو الفاشلة "Failed states" or "Fragile States"، وهناك عدد من التسميات لهذه الكيانات والتشكيلات، مثل "الميليشيات والتنظيمات والجماعات المسلحة" و"القوات شبه العسكرية"، أو "الفاعلين المسلحين" أو "العنيفين من غير الدول"، "الجيش غير النظامية" أو "الجيش الموازية" وتشير هذه التسميات إلى تنظيم مسلح تتوافر لديه عناصر القيادة والاستمرار، يعمل خارج سلطة الدولة ويستخدم العنف وسيلة لتحقيق أهدافه السياسية والأيدولوجية والاقتصادية، وإلى جانب سيطرة بعض الميليشيات المسلحة في المنطقة العربية على مناطق واسعة، وإنشائها لبعض المؤسسات الخدمية، بل وإصدار وثائق خاصة للسفر، اتجهت هذه الميليشيات نحو تبني سياسة خارجية خاصة بها تسعى من خلالها إلى التأثير في التفاعلات والتطورات الإقليمية المحيطة بها.

وعليه، تستهدف هذه الدراسة الإجابة على التساؤل المتعلق بكيفية إدارة الميليشيات المسلحة في دول المنطقة العربية لسياستها الخارجية؟، وذلك عبر التركيز على عدد من المحاور الرئيسية التالية:

**المحور الأول:** الأبعاد النظرية لظاهرة تصاعد دور المليشيات المسلحة في التفاعلات السياسية بالشرق الأوسط.

**المحور الثاني:** محددات تأثير المليشيات المسلحة في عملية صنع السياسة الخارجية بالشرق الأوسط.

**المحور الثالث:** مؤشرات تأثير المليشيات المسلحة في عملية صنع السياسة الخارجية بالشرق الأوسط.

**المحور الرابع:** توجهات السياسة الخارجية للمليشيات المسلحة في الشرق الأوسط: نماذج تطبيقية.

### **أولاً: الأبعاد النظرية لظاهرة تصاعد دور المليشيات المسلحة في التفاعلات السياسية بالشرق الأوسط:**

تتعدد التعريفات المرتبطة بظاهرة المليشيات المسلحة بشكل عام إلا أن غالبيتها تشير إلى أنها "جماعات مسلحة تابعة أو إضافية، أنشأت لتأدية أدوار أمنية محددة، لكنها لا تخضع لسلسلة السيطرة والقيادة الخاصة بالقوات المسلحة النظامية"، وتبدو تلك الكيانات أكثر قابلية للتعبئة السريعة من الجيوش النظامية، فضلاً عن أن تشكيلها يجعلها أشد قابلية للاذعان والامتثال لقائد محدد أو للنظام الحاكم، حيث تتألف عادة من أفراد يجمعهم انتماء اثني أو عرقي واحد. وفي المقابل، تتألف الجيوش النظامية من أفراد ينتمون لتكوينات مجتمعية مختلفة، فضلاً عن التزامهم بالتسلسل الطبيعي للقيادة والسيطرة الخاص بالجيش النظامي، وبصفة عامة، يزداد احتمال إنشاء تلك الجماعات عندما يكون هناك خطر داخلي يهدد النظام الحاكم، وهكذا تظهر تلك الكيانات باعتبارها وسيلة ملائمة لمجابهة التهديدات التي قد تعجز قوات الأمن النظامية (الجيش والشرطة) عن التعامل معها<sup>(1)</sup>.

وعادة ما تنظم المليشيات المسلحة نفسها في شكل خلايا أو مجموعات صغيرة العدد، تعتمد على سرعة الحركة وتلجأ إلى أساليب حرب العصابات، ويعتصم أفرادها في الجبال والمناطق النائية، إلا في الحالات التي يسيطر فيها التنظيم على جزء من إقليم الدولة، كحالة تنظيم "داعش" في سوريا والعراق، ويخرج عن تعريف المليشيات

المسلحة بالطبع شركات الأمن الخاصة، التي تمتلك قوات مسلحة ومعدات قتال مثل شرطة "بلاك ووتر" الأمريكية، ومجموعة "فاغنز" الروسية، فهذه التنظيمات تعمل بالتنسيق مع الدول التي تنشأ فيها وتكون أحياناً إحدى أدوات سياستها الخارجية<sup>(٢)</sup>.

كما أن من أبرز ما يميز الميليشيات المسلحة التي يقودها أمراء الحرب عن أي ميليشيات تعمل على حماية مجتمعاتها من الانتهاكات، أو تعمل لأجل إصلاح النظام السياسي القائم كله، هو مدى مقاومتها الدخول في عمليات قتال من أجل الارتزاق، ومشاركتها في عمليات النهب والسلب أثناء المعارك أو في المناطق التي تقع تحت سيطرتها، واعتماد تكوينها على مجموعة عرقية واحدة أو سيطرة جماعة عرقية على كل مفاصل الإدارة والقيادة بالمليشيا، وإسقاط مبادئ حقوق الإنسان وتطبيق القانون والديمقراطية من خطابها وممارساتها.

وتتنوع العوامل التي أدت إلى صعود الميليشيات المسلحة كفاعل أساسي في

التفاعلات السياسية الإقليمية خلال السنوات الماضية، ومنها:

- **ضعف الدولة الوطنية**، حيث أدى ضعف الدولة الوطنية وريثة الاستقلال

وذاات البنية العسكرية الهشة وما أحدثته الثورات الاجتماعية والحروب الأهلية، إلى خلق فراغ في السلطة استغلته الميليشيات المسلحة للسيطرة على الأراضي والسكان، ولعل المثال الأبرز في هذا الشأن انهيار الدولة العراقية والذي ساعد على سيطرة الميليشيات على كامل الأراضي والسكان بعد انهيار الدولة إثر الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وكذلك الحال في سوريا واليمن وليبيا بعد ثورات الربيع العربي في ٢٠١١، وحالة السودان حيث خضوع جز كبير منه تحت سيطرة الميليشيات المسلحة خصوصاً بعد سقوط حكم المشير عمر البشير في ٢٠١٩.

- **الحروب الطائفية**، إن شرارة الحروب الطائفية وغياب دور الدولة المركزية

التي تحتكر العنف والسلطة لا سيما في حالة الحرب الأهلية اللبنانية التي انطلقت شرارتها عام ١٩٧٦، والتي على اثرها قامت الطوائف الدينية بتأسيس ميليشيات مسلحة على أساس انتمائها الديني مثل (القوات، والكتائب، والتوحيد الإسلامي، المردة، حركة أمل، حزب الله) وكل هذه الميليشيات لم ينته دورها بعد الحرب واتفق

الطائف ١٩٨٩، ولكنها تحولت إلى أحزاب سياسية ما عدا حزب الله الذي لا يزال ميليشيا مسلحة تعمل خارج سلطة الدولة.

- **الفقر والبطالة**، فقد يدفع انتشار الفقر والبطالة المواطنين إلى الانضمام إلى الميليشيات المسلحة، حيث توفر لهم مصدر دخل وشعور بالانتماء، فعلى سبيل المثال انضم المواطنون الأفغان إلى صفوف الميليشيات المسلحة بعد أن فقدوا وظائفهم بسبب الحرب، وكذلك الأمر بعد قيام الحاكم العسكري بريمر بحل الجيش العراقي بعد الاحتلال الأمريكي للعراقي<sup>(٣)</sup>.

- **استعانة الحكومات الضعيفة بالمليشيات لحفظ الأمن**، إذ أدى اعتماد الحكومات الضعيفة في بعض الدول العربية على الميليشيات المسلحة لحفظ الأمن في بعض أجزاء إقليم الدولة، أو لمحاربة خصومها، إلى تعزيز ظاهرة الميليشيات المسلحة، فعلى سبيل المثال، في العراق وعقب سيطرة تنظيم "داعش" على مدينة "الموصل" عام ٢٠١٤، قبلت حكومة نوري المالكي آنذاك مشاركة ميليشيا الحشد الشعبي في القتال ضد هذا التنظيم الإرهابي. وهكذا ظهرت عشرات الجماعات المسلحة والمليشيات التي تستند لأسس طائفية (شيعية بالأساس).

- **الدعم الدولي والإقليمي**، حيث يمكن أن تدعم الدول الميليشيات المسلحة، بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك لتحقيق أهدافها السياسية أو الأمنية، فقد دعمت إيران الميليشيات الشيعية في العراق وسوريا واليمن ولبنان، بهدف توسيع نفوذها في المنطقة العربية والسيطرة على المنطقة من خلال الميليشيات ذات الأيديولوجيا الشيعية.

فالجدير بالذكر أن الدعم العسكري والمالي المقدم من إيران قد لعب دوراً رئيسياً في استمرار حضور حزب الله على الساحة اللبنانية وتعزيز قدراته العسكرية. كما أن الدعم الخارجي للقوات شبه العسكرية والمليشيات المسلحة قد شكل أحد أهم سمات الحرب الأهلية في سوريا، حيث تحولت الدولة هناك إلى ساحة للقتال لحروب بالوكالة بين قوى إقليمية وأخرى دولية تستهدف تعزيز مصالحها، وفي اليمن، ساعد الدعم العسكري والاقتصادي الإيراني للحوثيين على تمكينهم من الاستمرار في الحرب

ضد قوات الشرعية اليمنية، فقد حدد مجلس الأمن في مارس ٢٠٢٢، أن إيران هي المصدر الرئيسي للأسلحة التي تهربها لميليشيات الحوثيين في اليمن وغيرها من الميليشيات في المنطقة، وأكد مجلس الأمن في الوقت نفسه أن مصدر آلاف منصات إطلاق الصواريخ والأسلحة الآلية وغيرها التي ضبطها الأسطول الأمريكي في بحر العرب هو ميناء تابع للأسطول الإيراني في جنوب شرقي إيران<sup>(٤)</sup>. ومن ناحية أخرى، دعمت الولايات المتحدة ميليشيا "قسد" لمواجهة تنظيم "داعش" كنوع من الحرب الهجينة والاعتماد على قوة محلية يمكن أن تقلص خسائر الجيش الأمريكي وتؤسس لحالة انفصالية بعد الحرب، وكذلك دعمت تركيا بعض الميليشيات في شمال سوريا لتقييم بها حزاماً أمنياً يمنع الميليشيات المعادية من استهداف الأمن التركي.

- **المصالح السياسية والاقتصادية للميليشيات المسلحة**، والتي تسعى لتحقيقها، حيث تمثل حالة "ليبيا" إثر سقوط نظام القذافي حالة نموذجية على الصراع بين عشرات الميليشيات المسلحة للسيطرة على موارد الدولة الاقتصادية، ولا سيما النفط، فضلاً عن الانخراط في بعض الأنشطة الإجرامية مثل تهريب البشر والمخدرات والسلاح، ومن ثم عمقت تلك الممارسات من هشاشة وضعف الدولة الليبية، مما أفضى إلى تهديد وحدة الدولة<sup>(٥)</sup>.

أما عن الأدوار التي تقوم بها الميليشيات المسلحة لتحقيق أهداف الدول الداعمة لها، فتتمثل في حرب الوكالة، وتشمل التدريب على استخدام الأسلحة والمشاركة في القتال والدفاع عن المناطق والموارد، التي لا تستطيع الجيوش النظامية القيام بها، كما أنها لا تلتزم بقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان وذات تكلفة منخفضة مقارنة بتكلفة الجيوش، هذا فضلاً عن التجسس وجمع المعلومات، فالكثير من الميليشيات المسلحة في مناطق النزاع أصبحت تقوم بأنشطة التجسس وجمع المعلومات وتقدمها إلى الدول الداعمة لها أو المتحالفة معها بهدف تسهيل الوصول إلى أهداف الأعداء سواء كانت أهداف اقتصادية أو أمنية أو عسكرية، وكذلك تفكيك الدولة الوطنية، حيث تعمل الميليشيات ذات الهويات الفرعية ما دون الدولة على

تأجيج الصراعات العرقية والدينية، وهنا قد تستغل المليشيات الاختلافات العرقية والدينية في الدولة لتأجيج الصراعات وزيادة التوترات، مما يؤدي إلى تقسيم المجتمع وتفتته<sup>(١)</sup>.

كما تقدم المليشيات هويات جديدة وبديلة عن الهوية الوطنية أو دعم مشروعات قومية أو إقليمية مستقلة، مما يشجع الإقليم الذي تسيطر عليه على الانفصال، كما يمكن أن تستغل المليشيات الفراغات الأمنية والضعف الحكومي لتعزيز تأثيرها وسيطرتها على مناطق معينة.

يضاف إلى ذلك، إثارة الصراع الطائفي، حيث أن أزمة الدولة القومية في بعض الدول العربية تفسر جزئياً، صعود وتنامي المليشيات وتأثيرها، حيث أفضى العجز في شرعية الدولة وعدم قدرتها على احتواء الهويات الطائفية والقبلية داخل إطار قومي تجسده، الأمر الذي تستغله هذه المليشيات لإثارة الصراع الطائفي، مما يؤدي إلى إشاعة الفوضى وعدم الاستقرار السياسي، ومن هنا يلاحظ أن العديد من تلك المليشيات هي أجنحة عسكرية لقبائل وجماعات إثنية وتعبير عن اختلافات طائفية ومذهبية، ومن ثم ترافقت صراعات الهوية في المنطقة العربية منذ عام ٢٠١١ مع تعميق أزمة الدولة القومية وصعود الصراع على الهوية وتمدد سلطة وتزايد عدد تلك الكيانات والتنظيمات المسلحة<sup>(٢)</sup>.

وبالنسبة لاستراتيجيات تعامل الأنظمة العربية مع المليشيات المسلحة، فتحاول الدول وضع استراتيجيات معينة للتعامل مع تلك المليشيات، ومنها:

١- **الاستراتيجيات الواقعية**، فقد تستخدم الدول تدابير قسرية ضدها، ومن هذه التدابير، **العمليات العسكرية أو البوليسية** التي تستهدف محاربة أو اعتقال أعضاء هذه الكيانات، وتنفيذ العقوبات الدولية، بهدف الإضرار بمصالح الجيوش غير النظامية، كما قد تلجأ الدولة إلى **السيطرة والاحتواء** وذلك للتحكم بشكل منهجي في أنشطة المليشيات، مما يحد من حرياتها في المناورة والتواصل، ويتم ذلك من خلال وضعهم تحت المراقبة (باستخدام إجراءات الشرطة والاستخبارات)، أو عن طريق **التهميش والعزلة**، بهدف تقليل التأثير السياسي والأيدولوجي للمليشيات المسلحة

من خلال تهميش وجهات نظرهم وعزلهم سياسياً وجسدياً عن الواقع، كما يوجد الخيار المرتبط بفرض الانقسامات والتنافس الداخلي، بهدف تقنيت وتقسيم الميليشيات بين فاعلين أكثر اعتدالاً والمتشددين، ويمكن تحقيق ذلك بالتهديد باستخدام القوة، من خلال تقديم صفقات سرية لبعض الشخصيات الرئيسية أو عن طريق دعوة الفصائل في عملية سياسية تشجعها على ترك صفوفها والانضمام لمؤسسات الدولة الرسمية، وكذلك يوجد خيار الرشوة والابتزاز، حيث تتم السيطرة على أعضاء الميليشيات المسلحة من خلال تقديم حوافز مادية لهم مثل الموارد الاقتصادية أو الوظائف ذات الأجور الجيدة<sup>(٨)</sup>.

٢- الاستراتيجيات المؤسسية، وتتضمن الوساطة والتفاوض، والتي من خلالها تقوم الجهات الخارجية بدور الوسيط لتعزيز عملية التفاوض بين مختلف الأطراف بما في ذلك الميليشيات المسلحة، وذلك من خلال حث الجهات المسلحة على الامتناع عن استخدام القوة والتخلي عن المطالب السياسية المتطرفة، وتوجد آليات عدة يمكن استخدامها في هذا الشأن مثل الاتصالات غير الرسمية، والدبلوماسية متعددة المسارات، والمفاوضات المسبقة المكثفة، كما تتضمن الاستراتيجيات المؤسسية فكرة الاستقطاب والتكامل بهدف احتواء قيادات الميليشيات المسلحة ودمجها ببطء في بيئة سياسية سلمية من خلال توزيع الموارد وتقاسم المسؤولية السياسية، وكذلك تقاسم السلطة بشكل رسمي أو غير رسمي (بدرجات معينة).

٣- الاستراتيجيات البنائية، وتتضمن عدد من الآليات منها عمليات التنشئة الاجتماعية وفيها يتم إشراك الميليشيات المسلحة في العمليات والمؤسسات داخل الدولة بهدف الخضوع لعمليات التعلم الجماعي لإمكانية تغيير قيادات هذه الميليشيات لمفهومها عن الذات، وكذلك توجد آلية التسمية والتشهير، وتعني القيام بحملات علنية على المستويين الوطني والدولي ضد بعض الممارسات الصادرة من الميليشيات المسلحة من أجل الإضرار بشرعيتها داخل وخارج مؤسسات الدولة، وهذا بهدف احترام هذه الميليشيات للقواعد الدولية المرعية ولا سيما قواعد القانون الدولي الإنساني، وأخيراً توجد آلية المصالحة والعدالة الانتقالية، وتعد الأكثر مؤسسية بجانب



طبيعتها البنائية، وغالباً ما يسبقها اتفاق بين أطراف النزاع، وهنا يتم إشراك المليشيات المسلحة في العمل الإنساني، وأحياناً في عملية حفظ السلام وبناء الدولة، ويتم معالجة الماضي العنيف، بما في ذلك التعامل مع جرائم الحرب، وتتم هذه الآلية عبر لجان المصالحة والمحاكم الجنائية، والتي قد تكون مرتبطة بأحكام العفو لقادة وأعضاء المليشيات المسلحة ممن اشتركوا في جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان<sup>(٩)</sup>.

### ثانياً: محددات تأثير المليشيات المسلحة في عمليات صنع السياسة الخارجية بالشرق الأوسط

من المتفق عليه في الأدبيات أن مفهوم السياسة الخارجية يعني "مجموعة الأهداف والاستراتيجيات والإجراءات التي تسعى إليها دولة أو جهة فاعلة غير حكومية في علاقاتها مع الجهات الفاعلة الأخرى في النظام الدولي"، وتعكس السياسة الخارجية مصالح الجهة الفاعلة وقيمتها وتفضيلاتها، وتوجه قراراتها وسلوكياتها في الساحة العالمية<sup>(١٠)</sup>.

إن صنع السياسة الخارجية هو تحويل الهدف العام للدولة إلى قرار محدد، والسياسة الخارجية للدولة هي من صنع أفراد وجماعات يمثلون الدولة ويعرفون بـ "صناع القرارات"، والحقيقة أن في ضوء استعانة بعض الحكومات في الإقليم بالمليشيات والتنظيمات المسلحة لمساندتها في القيام بوظائفها الدفاعية والأمنية للسيطرة على حالة الفوضى، أصبح لقادة تلك المليشيات والتنظيمات دور يضاها، بل قد يفوق في كثير من الحالات دور الدولة في عملية صنع قرار السياسة الخارجية، وهو ما عبرت عنه السياسات الخارجية لبعض الدول العربية خلال الفترة الأخيرة، والتي عكست حدوث تحولاً في توجهات سياساتها الخارجية، وينطبق هذا بوضوح على الحالة الليبية واليمنية والسودانية<sup>(١١)</sup>.

لذا، فعند الحديث عن حدود تأثير المليشيات المسلحة في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية بشكل عام وفي عملية صنع قرارات السياسة الخارجية في المنطقة العربية بشكل خاص يجب أن تأخذ بعين الاعتبار عدة محددات تفسيرية في هذا الشأن، ونذكر منها على سبيل المثال.

- **التنوع في طبيعة الميليشيات والتنظيمات العسكرية،** حيث أن التنوع الهائل في طبيعة تلك الكيانات يجعل مسألة تأثيرها في البيئة الأمنية والسياسية في أي دولة، أمراً محفوفاً بالمخاطر والصعوبات، نظراً لإمكانية تأثيرها على عملية صنع القرار الداخلي والخارجي، إذ لا يمكن التعامل مع الميليشيات المسلحة على أنها كتلة واحدة، فعادة ما تنظم هذه الجماعات نفسها في شكل خلايا أو مجموعات صغيرة العدد، وهو ما يوضح عدم وجود نمط أو شكل واحد لها، فمع تعدد وتنوع أسباب ظهورها وطبيعتها أهدافها وحجم التأييد الاجتماعي لها، تتعدد تشكيلاتها.

ويمكن القول أن الجماعات المسلحة المرتبطة بعامل الهوية، هي الأكثر انتشاراً في المنطقة العربية على حد قول الدكتور علي الدين هلال، حيث أشار إلى أن ذلك يشمل **الهوية الدينية** كالتنظيمات الجهادية على غرار تنظيمي "القاعدة" و"داعش"، والجماعات المرتبطة بهما في عدد من الدول العربية، وكذلك **الهوية المذهبية** أو **الطائفية** كميليشيا الحوثيين في اليمن، وحزب "الله" والميليشيات المسلحة التابعة للأحزاب السياسية في لبنان، وجيش المهدي والحشد العشبي وغيرهما من الميليشيات المماثلة في العراق، وأيضاً **الهوية القبلية والمناطقية** كبعض الجماعات في اليمن وليبيا والسودان، وتعتبر ولاية "دارفور" السودانية نموذجاً لتعدد التنظيمات المسلحة القائمة على أسس إثنية وقبلية، والتي سيطرت كل منها على جزء من أرض الولاية، ومن أهمها "الجنجويد"، وجيش تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد نور، وحركة العدل والمساواة بقيادة جبريل إبراهيم، إلى جانب عديد من الميليشيات الصغيرة الأخرى<sup>(١٢)</sup>.

- **عجز الحكومة عن التعامل مع التحديات الخارجية الموجهة لسلطتها،** وهنا تستغل الميليشيات المسلحة الفرصة للقيام بمهامها كمؤسسات بديلة لا سيما عبر تبني سياسة خارجية خاصة بها تعكس مواقفها ورؤيتها عن التفاعلات السياسية الإقليمية، وهذا يتم عبر دعوة الحكومة في حالة وجود اضطرابات داخلية، الميليشيات المسلحة إلى تشكيل جيش تطوعي لمساعدة الجيش النظامي، كما في حال العراق ولبنان والسودان.

- ميزن القوى السائد بين الميليشيات المسلحة والجيش النظامي، من منظور القوة العسكرية والموارد المتاحة تحت تصرفها والروح القتالية لأفرادها، فعلى سبيل المثال، تقدر بعض الدراسات عدد القوات الشيعية المتطوعة في العراق بـ ٩٠ ألف مقاتل، والعدد الإجمالي للمتطوعين الشيعة الذين انخرطوا في الحرب ضد تنظيم "داعش" بمليون مقاتل منذ عام ٢٠١٤.

- درجة التمثيل السياسي في مؤسسات الدولة والعمل ضمن الإطار القانوني، فقد شهد لبنان تجربة تحويل الميليشيات المسلحة إلى أحزاب سياسية بعد انتهاء الحرب الأهلية في عام ١٩٩٠، إذ تحولت الميليشيات المشاركة في الحرب مثل "تيار المردة والقوات والكتائب"، إلى أحزاب سياسية وأصبح لها تمثيل في الحكومة والبرلمان، وأيضاً يشارك قادة بعض تلك التنظيمات في الحياة السياسية للدولة، وعلى وجه التحديد في المؤسستين التنفيذية والتشريعية، وهكذا قد تتمتع تلك الميليشيات بوضع قانوني وتستند أنشطتها إلى قوانين رسمية والمثال الأبرز على ذلك الحالة العراقية، فقد تأسست قوات الحشد الشعبي في العراق من جانب وزارة الداخلية، وتخضع للإطار القانوني المنظم لعمل قوات الأمن الرسمية وذلك بسبب انتصاراتها في أرض المعركة ضد "داعش" بعد انهيار الجيش العراقي في عام ٢٠١٤، أما الكتائب الشيعية فيرتبط قادتها بعلاقات وثيقة بالنخبة السياسية، وبالرغم من أن تلك الميليشيات تظهر للدفاع عن مصالح أئنية أو طائفية لقطاعات معينة من السكان، إلا أنها تسعى لإضفاء الشرعية على وجودها من خلال تصوير نفسها حارساً على الوحدة الوطنية والتكامل الإقليمي للدولة<sup>(١٣)</sup>.

كما أنشأ النظام السوري قوات الدفاع الوطني، التي جمعت عشرات الميليشيات المدربة والعصابات الإجرامية، وامتدت هذه الظاهرة إلى القوى الإقليمية، فقد شكلت تركيا ما يسمى "الجيش الوطني" الذي يضم نحو ٤٠ جماعة سلفية للدفاع عن مصالح أنقرة في شمال سوريا، كما تعهدت إيران بتخصيص ٧٠٠ مليون دولار سنوياً لدعم مجموعة من الكيانات المقاتلة الموالية للثورة الإسلامية<sup>(١٤)</sup>.

وينطبق نفس الأمر على الحالة الليبية، حيث من بين عوامل الجمود في الأزمة الليبية واستعصائها عن الحل هو شبكة الجماعات المسلحة "الهجينة" أو "شبه الرسمية"، التي غالباً ما تمولها الدولة، وتتمتع بامتيازات الدولة وسيطرة أشبه بالمافيا على الأراضي والموارد والتهرب، حيث وصل عدد هذه الجماعات الهجينة في غرب ليبيا إلى حوالي "٣٠ ألفاً" منذ عام ٢٠١١، وبذلك لم تتمكن منظمة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الدولية من تحقيق مساعيها الهادفة إلى نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، بسبب تنازل الحكومة الليبية عن الكثير من السلطة للمليشيات المسلحة المحلية والوسطاء القبليين، بما يستعصى معه تفكيكها<sup>(١٥)</sup>.

- **تعاضد المصالح واستمرار الدعم الخارجي**، تشهد كل من ليبيا وسوريا والعراق واليمن وغيرها تعاضد دور الميليشيات المسلحة لا سيما في التأثير على سياساتها الخارجية، وذلك بدعم من السلطات المركزية الضعيفة، وكذلك من الجهات الداعمة الأجنبية، ويأتي ذلك بعد أن فشلت جهود الدول العربية تجاه نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج لتلك الكيانات المسلحة، ومن أسباب ذلك استمرار الصراع السياسي الداخلي، حيث تتطلب عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، توافق سياسي وأمني، فضلاً عن إحراز تقدم متزامن على مستوى التنمية الاقتصادية وسيادة القانون والعدالة الانتقالية، وهذا لم يتحقق حتى الآن، ومن ثم يحدث غياب هذه الشروط المسبقة "معضلة أمنية" لا تكون فيها أي ميليشية مسلحة على استعداد لنزع سلاحها، خوفاً من أن تتخلى بذلك عن هذه الميزة لصالح الأطراف المتنافسة<sup>(١٦)</sup>.

إن اتجاه العديد من القوى الإقليمية إلى تأسيس علاقات قوية مع بعض "الفاعلين من غير الدول" لا سيما الميليشيات المسلحة المنتشرة في المنطقة، أدى في بعض الأحيان إلى تبني هذه الأطراف الأخيرة لمواقف خارجية ربما لا تتوافق مع السياسة التي تتبعها الدول التي تنتمي إليها، على غرار موقف "حزب الله" من الأزمة السورية، والذي لا يتوافق مع مبدأ "النأي بالنفس" الذي التزمت به الدولة اللبنانية، والذي يتأسس على عدم الانخراط في الأزمة تجنباً للتداعيات المحتملة التي تفرضها على لبنان، وعلى تمكين نظام الرئيس السوري بشار الأسد من تحقيق انتصارات نوعية، واستعادة المبادرة في صراعه مع قوى المعارضة المسلحة.

- تصاعد حدة الاستقطاب الطائفي في المنطقة، بشكل دفع كثيراً من الميليشيات المسلحة إلى الانخراط في صراعات إقليمية بعيدة عن حدودها، على غرار جماعة "الحوثيين" اليمنية، التي تشير تقديرات عديدة إلى إرسالها بعض مقاتليها لدعم قوات نظام الرئيس السوري بشار الأسد في صراعها مع قوى المعارضة المسلحة، رغم اتجاهها بعد ذلك إلى تقليص هذه المشاركة في الفترة الأخيرة، على خلفية التطورات المتسارعة التي طرأت على المشهد السياسي اليمني، فضلاً عن بعض الميليشيات متعددة الجنسيات التي تقاتل في سوريا إلى جانب القوات النظامية. وكذلك الحال بالنسبة للمليشيات المسلحة في السودان، حيث يتم جلب المقاتلين المرتزقة من قوات الدعم السريع للقتال في اليمن وليبيا عبر تقديم كل وسائل الدعم اللوجستي من قبل القوى الإقليمية والدولية، وفي مقدمتها إيران.

تجدد الإشارة إلى أن أزمة الطائفية السياسية قد امتدت إلى أنحاء عدة من الوطن العربي ما بعد ٢٠١١، حيث انتشرت النزعة الطائفية بشكل خطير في عدد من الدول العربية على المستويين السياسي أو المجتمعي من قبيل ما شهدته ولا تزال تشهده سوريا واليمن ولبنان والعراق، وقد تضافرت في هذه الدول مؤشرات ضعف فاعلية الدولة من حيث ضعف القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين، مثل التعلم، الصحة، والخدمات العامة، وشيوع الإحساس بانعدام الأمن وعدم القدرة على حماية الدولة من الاعتداءات الخارجية، وضعف الأداء الاقتصادي وعدم حل مشكلات التنمية السياسية، ويفهم مما سبق أن تأجيج الطائفية السياسية قد أثر على فاعلية الدولة في أداء مهامها ووظائفها، الأمر الذي ساعد الميليشيات المسلحة على الانخراط في صراعات إقليمية لم تكن بلدها طرف فيها<sup>(١٧)</sup>.

- تجاوز كثير من أزمات المنطقة نطاقاتها الداخلية لتتحول إلى صراعات إقليمية ممتدة، بشكل فرض عقبات عديدة أمام الوصول إلى تسويات بشأنها، خاصة أن تلك التسويات لم تعد ترتبط بالتوازنات السياسية في الداخل فحسب، وإنما تعتمد أيضاً على حسابات ومصالح القوى الإقليمية والدولية المنخرطة فيها، ومن أبرز الحالات من الدول العربية التي انتقلت فيها مسارات الصراعات الداخلية والحروب الأهلية إلى صراعات إقليمية عابرة للحدود هي سوريا وليبيا واليمن، والعراق، وهو ما

يؤكد استعصاء هذه الصراعات على الحل، وهناك ثمة عوامل عدة وراء تصعيد الصراعات الداخلية بعدد من الدول العربية خلال السنوات الأخيرة وانتقالها إلى صراعات إقليمية، منها أن النزاعات المحلية أصبحت المسرح الذي تدور عليه المنافسات الإقليمية المتواصلة على هيئة صراعات أوسع نطاقاً واشد فتكاً، فجوهر التفاعلات الإقليمية، وكما عبرت عنها خريطة توزيع القوة بين الفواعل الأساسية للنظام الإقليمي العربي كشفت عن أن هذا النظام أخذ يتجه إلى قيادة ثلاثية متصارعة، حيث تسعى إسرائيل إلى أن تفرض نفسها كقوة إقليمية مهيمنة، بينما ترفض إيران ذلك وتقوم بدور القوة المناوئة والساعية إلى فرض نفسها كقوة إقليمية بديلة، في حين أن تركيا وإن كانت تبدو راضية بدور الموازن الإقليمي (Regional Balancer)، فإنها أيضاً حريصة على أن تكون قوة منافسة وإن كانت تعطي الأولوية لعناصر القوة الناعمة دون الصلبة عكس القوتين الإيرانية والإسرائيلية اللاتي تعطيان أولوية، وبدرجات متفاوتة بالطبع، للقوة الصلبة، دون تجاهل لأهمية ومكانة القوة الناعمة، وخاصة الأجهزة الاستخباراتية والدعائية<sup>(١٨)</sup>، وأيضاً توريد السلاح إلى المنطقة بصورة متعاضمة، وهي صفقات تتنافس فيها الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيين<sup>(١٩)</sup>.

يضاف إلى ذلك تعارض أجنادات الميليشيات المسلحة الداخلية وبعض الأطراف الإقليمية والدولية، وهو ما يصعب التوصل إلى تسوية عاجلة للصراعات الداخلية بعدد من الدول العربية بين هذه الميليشيات من جهة والقوى الخارجية (الإقليمية والدولية) المنخرطة في هذه الصراعات من جهة أخرى، الأمر الذي عقد من إدارة تلك الصراعات وأمد من فترتها، بل ووسع من نطاقها لتكون عابرة للحدود<sup>(٢٠)</sup>.

### **ثالثاً: مؤشرات تأثير الميليشيات المسلحة في عملية صنع السياسة الخارجية بالشرق الأوسط**

تتعدد المؤشرات الدالة على توجه بعض الميليشيات المسلحة إلى انتهاج سياسات

خارجية خاصة بها في الإقليم، ويتمثل أبرزها في:

- إرسال مساعدات إنسانية عابرة للحدود، فمنذ نوفمبر ٢٠١٢ وحتى فبراير ٢٠١٣، قام تنظيم "أنصار الشريعة" في ليبيا بتنظيم حملات إغاثة متعددة لتقديم

مساعدات إلى بعض المناطق التي تواجه أزمات مختلفة، مثل قطاع غزة، وسوريا في إطار حملة بعنوان "مساعدات إلى أهلنا المنكوبين في سوريا وغزة"، كما نظم التنظيم حملة في سبتمبر من العام نفسه لتقديم مساعدات إلى السودان بسبب الفيضانات الهائلة التي اجتاحت ما يقدر بـ ١٤ ولاية سودانية من أصل ١٨، وتضرر نتيجتها ما يزيد على ٣٠٠ ألف شخص، فضلاً عن تدمير أكثر من ٢٥ ألف منزل وسقوط نحو ٥٠ قتيلًا.

وواصل التنظيم حملات الإغاثة الإنسانية في يناير ٢٠١٤ إلى سوريا، حيث قدم عشرات الآلاف من الدولارات إلى بلدان "سلمى" و"كسب" الريفية في اللاذقية وغيرها من البلدات المجاورة، وتم التسويق لهذه الحملة تحت شعار "النهوض بالأمة والتحرر من الحكم الجبري والهيمنة الغربية والرقي بها في مدارج الصلاح والعزة والكرامة في ظل شريعة الرحمن"<sup>(٢١)</sup>.

- فتح مكتب تمثيل سياسي، على غرار حركة "طالبان" الأفغانية التي افتتحت رسمياً في ١٨ يونيو ٢٠١٣، مكتباً سياسياً لها في العاصمة القطرية الدوحة، وذلك بهدف تسهيل المفاوضات التي تجرى بين "طالبان" والمجلس الأعلى للسلم في أفغانستان، أو بين "طالبان" وبعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي رحبت بتأسيس المكتب في الوحدة، وينطبق هذا على حالة "حزب الله" اللبناني الذي حرص على المحافظة على حضوره وتأثيره دولياً من خلال إدراج "وحدة للعلاقات الخارجية" وهي إحدى وحدات منظومة الأمن الخارجي لحزب الله تشبه فكرة مكتب التمثيل السياسي، ويتولى حالياً "علي دعموش" قيادتها خلفاً لنواف الموسوري، ويتمثل الهدف الرئيسي من تأسيس هذه الوحدة في الحملات الدعائية والتمويل والدعم للشيعية المحليين في الدول الأخرى، في حين تقوم "منظمة الأمن الخارجي" بشراء التجهيزات اللازمة وتنفيذ العمليات الإرهابية، وعلى صعيد الأنشطة الدبلوماسية العلنية، ينفذ أفراد "وحدة العلاقات الخارجية" عدداً من المهام في الخارج، فهم يوفر الدعم اللوجستي لوفود "حزب الله" الزائرة، وبينون "مراكز اجتماعية" لتشجيع الشيعة المحليين على تأييد الحزب ولتكون قاعدة لأنشطته، كما يجمعون الأموال ويرصدون المجندين المحتملين، ومن أبرز البلدان التي تشهد فعاليات "وحدة العلاقات الخارجية" لحزب

الله، الدول الأوروبية والتي حرص الحزب في توطيد علاقته معها لا سيما بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وقاد مسؤول الوحدة السابق نواف الموسوي هذه المساعي الدبلوماسية، حيث أرسل وفوداً إلى الدنمارك وإيطاليا وألمانيا وسويسرا وبريطانيا، وكانت الوفود مؤلفة في المقام الأول من ممثلي "حزب الله" في البرلمان اللبناني، وهدفت إلى جعل الحزب خارج لائحة الجماعات الإرهابية التي وضعها الاتحاد الأوروبي وتوطيد علاقاتها مع اللبنانيين والشيعية المقيمين في هذه الدول، يضاف إلى ذلك حضور ليمثلي الحزب في عدد من دول أمريكا الجنوبية مثلاً فنزويلا والبرازيل والأرجنتين وباراغواي، فضلاً عن ظهور فعاليات ممثلي الحزب في أفريقيا من السنغال إلى ساحل العاج<sup>(٢٢)</sup>.

كما تعتزم "مسد" فتح المزيد من مكاتب تمثيل لها في دول عربية وأجنبية بما في ذلك في دول مجلس التعاون الخليجي، لتنشيط مسار الحوار السوري، ويذكر أن "مسد" هي عبارة عن "مجلس سوريا الديمقراطية" وهو الذراع السياسية لقوات سوريا الديمقراطية (قسد)<sup>(٢٣)</sup> والتي شكلت في أكتوبر ٢٠١٥ وعمادها "وحدات حماية الشعب" (الكرديّة) ومدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية، وبالفعل لدى "مسد" مكاتب تمثيل في الخارج وتعمل على افتتاح أخرى من أجل الحل للأزمة السورية والمصالحة الوطنية السورية، وقد أكد الرئيس المشترك "لمسد"، محمود المسلط، أن القرار ٢٢٥٤ هو أساس الحل للأزمة السورية، لكن هناك أطرافاً خارجية تسعى جهادة لأبعاد "مسد" عن أي حوار أو حلول للأزمة<sup>(٢٤)</sup>.

- إجراء مفاوضات، فقد دخلت بعض الدول في مفاوضات مع العديد من تلك الميليشيات المسلحة للإفراج عن أسرى أو مختطفين على غرار المفاوضات التي جرت برعاية قطرية بين الولايات المتحدة وحركة "طالبان" لإبرام صفقة تبادل أسرى في بداية يونيو ٢٠١٤، قضت بإطلاق سراح الجندي الأمريكي المحتجز لدى طالبان "بوي بير غدال" مقابل الإفراج عن خمسة قادة رئيسيين من طالبان في معتقل جوانتانامو، وقد أثارت تلك الصفقة جدلاً واسعاً داخل الولايات المتحدة بعد الانتقادات التي وجهها بعض النواب الجمهوريين لإدارة الرئيس باراك أوباما، والتي تركزت على أن الصفقة تعرض الأمريكيين للخطر، على أساس أن ذلك ربما يشجع بعض



التنظيمات على تبني السياسة نفسها للضغط على واشنطن، وقد تكررت تلك الصفقات في لبنان، وذلك لإبرام صفقات تبادل اسرى أو مختطفين<sup>(٢٥)</sup>، ففي عام ٢٠٠٠ توصل "نصر الله" الأمين العام السابق "لحزب الله" اللبناني إلى اتفاق لتبادل الأسرى خلال مفاوضات مع إسرائيل، مما أدى إلى الإفراج عن أكثر من ٤٠٠ أسير فلسطيني ولبناني ومواطنين من دول عربية أخرى، وفي ذلك الوقت، بدأ نصر الله أكثر قوة ونفوذاً من أي وقت مضى، وواجه خصومه في السياسة اللبنانية تحدياً جدياً في مواجهته ومنع توسع نفوذه وقوته<sup>(٢٦)</sup>.

وفي عام ٢٠٠٧ تمت أيضاً عملية تبادل اسرى بين الطرفين عبر وساطة ألمانية والصليب الأحمر الدولي، سلمت خلالها إسرائيل أسيراً من "حزب الله" وجثتي مقاتلين من الحزب، وحين سلمها الحزب جثة إسرائيلي من أصل أثيوبي، وفي عام ٢٠٠٨ أطلقت إسرائيل سراح نسيم نسر اللبناني الذي كان معتقلاً منذ ست سنوات بتهمة التعاون مع الحزب، فيما سلم "حزب الله" رفات جنود إسرائيليين قتلوا في حرب ٢٠٠٦<sup>(٢٧)</sup>.

كما تم إجراء مفاوضات الإفراج عن الأسرى بين الميليشيات المسلحة وحكومة الدولة التابعة لها بواسطة إقليمية ودولية، كالمفاوضات التي جرت بين النظام السوري والفصائل المعارضة المسلحة بضمانة تركية وروسية في ١٢ يونيو ٢٠٢٢، حيث تبادل "الجيش الوطني السوري" المدعوم من أنقرة وقوات النظام السوري ٥ اسرى ومعتقلين لكل طرف في معبر أبو الزندين بالقرب من مدينة (الباب) شمال شرقي حلب، الفاصلة بين مناطق نفوذ الطرفين<sup>(٢٨)</sup>.

**تبنى مواقف محددة تجاه العديد من القضايا الإقليمية، في اليمن أطلق زعيم حركة "أنصار الله" عبد الملك الحوثي في ٤ أغسطس ٢٠١٤، دعوة للخروج في تظاهرة للتضامن مع قطاع غزة والشعب الفلسطيني، والتتديد بالممارسات الإسرائيلية، إلى جانب رفض قرارات الحكومة برفع أسعار الوقود، كما ندد في "اليوم العالمي للقدس" في ٢٥ يوليو ٢٠١٤، بالسياسات الأمريكية والإسرائيلية، وجدد دعوته لمقاطعة البضائع الإسرائيلية، في حين رأى الأمين العام السابق "حزب الله" اللبناني حسن نصر الله أن اتفاق جنيف النووي "المرحلي" الذي وقع بين إيران ومجموعة**

"1t5" في ٢٤ نوفمبر ٢٠١٣، كرس لتعدد الأقطاب في العالم، بما يعطي فرصة لدول العالم الثالث في البحث عن حلول<sup>(٢٩)</sup>.

كما شهدت المناطق الخاضعة لسيطرة فصائل المعارضة السورية حراكاً احتجاجياً ووقفات شعبية منددة بحرب الاحتلال الإسرائيلي على غزة وجرائمه، وأدانت صمت المجتمع الدولي الإسرائيلي وعجز الأنظمة العربية ومواقف النظام السوري وحلفائه، وعبرت عن مواقف داعمة للشعب الفلسطيني والمقاومة تجنبت فيها ذكر حركة حماس، يضاف إلى ذلك اهتمام هيئة تحرير الشام "جبهة النصرة سابقاً" بمجريات الحرب على غزة، منذ انطلاق عملية طوفان الأقصى، حيث أصدرت إدارة الشؤون السياسية في حكومة الإنقاذ، التي شكلتها هيئة تحرير الشام لإدارة المناطق التي تسيطر عليها في شمال غربي سورية بياناً بتاريخ ١١ أكتوبر ٢٠٢٣، عبرت فيه عن دعمها للمقاومة الفلسطينية وتأييد عملية "طوفان الأقصى" من دون ذكر حركة حماس، كما أعلن البيان دعم حق الشعب الفلسطيني إلى التكاثر والتلاحم مع المقاومة، ودعا بيانها الهيئات الدينية ومجالس الإفتاء العالمية وعلماء العالم الإسلامي، إلى مناصرة الشعب الفلسطيني وتأييده ودعم نضاله وجهاده، إلى جانب مواقفها السياسية، نظمت مؤسسات وجهات تابعة لهيئة تحرير الشام عدداً من الفاعليات والاعتصامات والتظاهرات، دعماً للمقاومة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، وتنديداً بجرائم الاحتلال وعدوانه على غزة<sup>(٣٠)</sup>.

يأتي حرص هذه الميليشيات على توسيع قاعدة أنصارها ومؤيديها من خلال تبني مواقف تجاه بعض القضايا التي تحظى باهتمام خاص، على غرار القضية الفلسطينية، لا سيما في ظل المواجهات المسلحة التي تخوضها، والتي تزيد من حاجتها إلى تجنيد مقاتلين جدد في صفوفها.

#### **رابعاً: توجهات السياسة الخارجية للميليشيات المسلحة في الشرق الأوسط: نماذج تطبيقية**

تشير العديد من الحالات العربية إلى تبني الميليشيات المسلحة بها لسياسة خارجية خاصة بها تعكس مواقفها تجاه التفاعلات السياسية الحادثة في الإقليم، كما إنه من خلالها تستطيع تحقيق مصالحها ومصالح الدول الأجنبية الداعمة لها، ويمكن الإشارة إلى كل حالة على حدا بقدر من التفصيل على النحو التالي:

- توجهات السياسة الخارجية الليبية في سياق الانقسامات السياسية، فقد قادت الانقسامات السياسية في ليبيا عقب ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١ وحتى نهاية ٢٠٢٣، إلى تعدد وتباين الرؤى في السياسة الخارجية الليبية، ويرجع ذلك لعدم وجود نظام سياسي موحد وحكومة موحدة، وهو ما جعل السياسة الخارجية الليبية غير ثابتة وغير واضحة المعالم، كما أن دورها في السياسة الدولية شبه محدود نظراً للانقسام السياسي في البلاد وعدم تبلور مفهوم الدولة بمؤسساتها القوية والفاعلة، الجدير بالذكر إنه بعد عام ٢٠١١ شهدت عملية صنع القرار السياسي الخارجي في ليبيا تعدداً في المؤسسات المشاركة في هذه العملية، حيث تم تأسيس هيئات ومؤسسات جديدة تلعب دوراً في صنع القرار السياسي الخارجي ومنها مجلس النواب الليبي والمجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية والمجلس الأعلى للدولة ناهيك عن تأثير القوى الدولية ممثلة في الأمم المتحدة ومجلس الأمن في صنع القرار السياسي الخارجي في ليبيا، هذا فضلاً عن دور الدول العربية والإقليمية في المبادرات الدبلوماسية والتفاوضية الخاصة بالشأن الليبي، وتقديم الدعم للأطراف الليبية المختلفة، يضاف إلى ذلك تأثير القوى العالمية في صنع القرار السياسي الخارجي في ليبيا وتشمل الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي وتركيا ودول أخرى، وفي هذا الإطار لا يمكن إغفال دور الميليشيات المسلحة في التأثير على عملية صنع القرار السياسي الخارجي<sup>(٣١)</sup>.

وقد شكلت الجماعات المسلحة العنصر الأكثر تأثيراً على الصراع في ليبيا، فالمجموعات المسلحة تغلغت في هياكل الدولة الأمنية والسياسية والمالية وباتت تفرض شروطها على الحكومات المختلفة.

فبعد عام ٢٠١٤ وتفاقم الانقسام السياسي، تعززت قوة تلك الميليشيات، ومنذ وصول حكومة الوفاق الوطني المدعومة من منظمة الأمم المتحدة إلى طرابلس في مارس ٢٠١٦، عمدت ٤ ميليشيات كبيرة إلى تقسيم العاصمة فيما بينها بشكل تدريجي، وعلى الرغم من موالاتها الحكومة بشكل صوري، إلا أنها مارست نوعاً من البنود على مؤسسات الدولة ومواردها في حقبة ما بعد القذافي<sup>(٣٢)</sup>.

وعليه، فإن تأثير الميليشيات المسلحة على صنع القرار السياسي الخارجي في ليبيا قد يؤدي إلى عواقب وخيمة محتملة على البلاد والمشهد الدولي، ومنها:

١- عدم الاستقرار السياسي، من خلال تدخلها في صنع القرارات السياسية الداخلية وقد يتسبب ذلك في زيادة التوترات والصراعات الداخلية، وعدم القدرة على تحقيق التوافق والتوحيد السياسي اللازم للتعامل مع القضايا الخارجية بشكل فعال.

٢- تأثير سلبي على العلاقات الدولية، من خلال تدهور العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأخرى، وتشويه صورة ليبيا في المجتمع الدولي وتقويض مصداقيتها كشريك دولي موثوق.

٣- تعطيل عملية الإعمار والتنمية، فقد يؤثر تدخل الميليشيات في صنع القرار السياسي الخارجي، سلباً على جهود إعادة الأعمار والتنمية في ليبيا، فعدم الاستقرار السياسي وعدم القدرة على اتخاذ قرارات فعالة في السياسة الخارجية، يمكن أن يعرقل استقطاب الاستثمارات الأجنبية والمساعدات الدولية اللازمة لإعادة إعمار البلاد وتحقيق التنمية المستدامة<sup>(٣٣)</sup>.

٤- انتهاك حقوق الإنسان وانعدام الأمن، قد تستغل الميليشيات نفوذها في صنع القرار السياسي الخارجي لتحقيق مصالحها الضيقة على حساب حقوق الإنسان والاستقرار السياسي للبلاد، مما يمثل تهديداً لأمن الدول المجاورة.

٥- تعطيل جهود الوساطة والتسوية السلمية، قد يعوق تأثير الميليشيات المسلحة على صنع القرار السياسي الخارجي جهود الوساطة والتسوية السلمية للنزاعات في ليبيا، حيث يكون للميليشيات مصالح خاصة وأجندات مختلفة قد تتعارض مع الحلول السلمية، مما يصعب تحقيق التوافق والتوصل إلى حل سياسي شامل ومستدام<sup>(٣٤)</sup>.

**توجهات السياسة الخارجية اليمنية في إطار عائق التسوية السياسية، شهدت الساحة السياسية اليمنية سيطرة جماعة الحوثي على إدارة شؤون البلاد في الداخل والخارج منذ عام ٢٠١٥، فهذه الحركة السياسية انطلقت في محافظة صعدة شمال اليمن، واكتسبت زخماً وتأثيراً في الأوساط اليمنية بسبب خطاب مؤسسها حسين**

الحوثي المناوئ للولايات المتحدة وأطماعها في المنطقة، وبسبب أيضاً معارضتها للسياسات السعودية في المنطقة<sup>(٣٥)</sup>.

وقد استطاع قادة هذه الميليشيا المسلحة التأثير في عملية صنع القرار السياسي الخارجي لليمن بمساندة ودعم من القوى الإقليمية الكبرى بدافع تحقيق العديد من المصالح في المنطقة، وتعد إيران أبرز مثال على ذلك، حيث دعمت الحوثيين مالياً وعسكرياً، عبر تزويدها بالصواريخ البالستية والأسلحة الثقيلة والخفيفة والمتفجرات والقذائف، وبناء مصانع الأسلحة الخاصة بالحوثيين، مما ساهم بدوره في زيادة قدراتهم الدفاعية<sup>(٣٦)</sup>، كما أشارت بعض المصادر إلى أن قادة ومستشارين من الحرس الثوري الإيراني يقدمون البيانات والمعلومات الاستخباراتية لمساعدة الحوثيين في استهداف سفن البحر الأحمر، ويأتي ذلك في سياق مشروع التوسع الخارجي للمليشيا الحوثية لا سيما في منطقة القرن الأفريقي وبدعم وتوجيه من إيران، حيث يتمثل نشاط تلك الميليشيا في المنطقة في تهريب الأسلحة وتجنيد الأفارقة وإقامة معسكرات لتدريبهم، واستخدامهم في الأنشطة الاستخباراتية والإرهابية التوسعية<sup>(٣٧)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن التقرير الصادر عن منصة يمنية متخصصة في تعقب الجريمة المنظمة وغسل الأموال (P.T.O.C)، أوضحت البيانات الصادرة فيه أن المحاضر السرية لاجتماعات ما يسمى "جهاز الأمن والمخابرات" التابع للحوثيين أنه جرى إسناد مسؤولية مشروع التوسع الخارجي في القرن الأفريقي إلى القيادي عبد الواحد أبوراس، ورئيس الجهاز عبد الحكيم الخيواني، ووكيل الجهاز لقطاع العمليات الخارجية حسن الكحلاني، والقيادي الحسن المرزاني، والقيادي أبو حيدر القحوم، بهدف تحقيق مساعي إيران في التوسع في القارة الأفريقية والسيطرة على ممرات الملاحة الدولية.

كما أشار التقرير إلى الدور الذي يلعبه نائب وزير الخارجية في حكومة الحوثيين حسين العزي، من خلال المصادر الدبلوماسية والشخصيات التي تعمل معه في كل من أثيوبيا، وأرتيريا، وجيبوتي، والسودان، وكينيا، إذ تجرى إقامة علاقات استخباراتية وأمنية وسياسية ولوجستية مع الشخصيات والعناصر الموجودة والمقربة من ميليشيا الحوثي في تلك الدول<sup>(٣٨)</sup>.

وفي سياق متصل، ساهم تصاعد التهديدات الخارجية في المنطقة على تعزيز دور ميليشيا الحوثي في عملية صنع السياسة الخارجية اليمنية، فمنذ الحرب الإسرائيلية على غزة في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، أعلن الحوثيون على استعدادهم لدخول الحرب باستخدام الصواريخ والطائرات المسيرة، وبالفعل نجح هؤلاء في حشد الجمهور المناهض لإسرائيل لتحقيق أهدافهم الخاصة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وبالفعل بدأت ميليشيا الحوثي بالانخراط في الصراع الدائر في منطقة الشرق الأوسط، وذلك بالبدء في استهداف ميناء إيلات الإسرائيلي بالعديد من الصواريخ البالستية والطائرات المسيرة بدءاً من يوم التاسع عشر من أكتوبر ٢٠٢٣، كما قامت الميليشيا في التاسع عشر من نوفمبر من العام نفسه باحتجاز سفينة "جلاكسي ليدر" المملوكة لشركة "رأي شينغ ليميتد" ومقرها إسرائيل، وفي التاسع من ديسمبر ٢٠٢٣، أعلنت ميليشيا الحوثي منع مرور جميع السفن من كافة الجنسيات المتجهة من وإلى الموانئ الإسرائيلية بحجة عدم دخول المساعدات الإنسانية لقطاع غزة، ومنذ احتجاز السفينة وحتى الآن عرقل الحوثيون العمليات التجارية للسفن المارة في البحر الأحمر، حيث شنت الميليشيا ما يزيد عن ثلاثين هجوماً في المنطقة، وهو الأمر الذي يشكل تهديداً للمصالح الاقتصادية للقوى الإقليمية والدولية، حيث يذكر أن نسبة التجارة العالمية قد تراجعت بنسبة ١.٣% خلال شهري نوفمبر وديسمبر ٢٠٢٣ بسبب تلك الهجمات، وكذلك ارتفعت أسعار تكلفة الشحن الوارد عبر مضيق باب المندب بنسبة وصلت إلى ١٧٠%، وفي سياق متصل، انخفضت حركة الملاحة في قناة السويس بنحو ٣٠% خلال شهر يناير ٢٠٢٤، مما ترتب عليه تراجع دخل القناة بنسبة ٤٠%، وذلك بانخفاض عدد السفن المارة من ٧٧٧ سفينة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٣ إلى ٥٤٤ سفينة (وذلك وفقاً لتصريحات الفريق أسامة ربيع رئيس هيئة قناة السويس في ١١ يناير ٢٠٢٤)<sup>(٣٩)</sup>.

يفهم مما سبق، أن ميليشيا الحوثي لم تعد اليوم جماعة يمنية مغلقة ومقيدة بخصوصيات واقعها المحلي اليمني، وإنما أصبحت ورقة وملفاً مهماً في أدوات المشروع الإيراني الذي تمددت جماعته الوظيفية واستطاعت أن تسيطر على

عواصم عربية كبرى مثل بغداد ودمشق وبيروت وأخيراً صنعاء، فاستمرارية الدعم المادي والعسكري واللوجستي الإيراني لجماعة الحوثيين ساعد على زيادة دورها وتأثيرها على الساحة السياسية اليمنية الداخلية والخارجية<sup>(٤٠)</sup>.

**المليشيات المسلحة في السودان لاعباً أساسياً في صنع القرار السياسي الخارجي**، يزخر السودان بمجموعة كبيرة من الحركات المسلحة، إذ لا يحتكر الجيش الوطني استخدام القوة، وذلك بموجب اتفاق جوبا للسلام والذي أكد على دمج هذه الحركات وقوات الدعم السريع ضمن الجيش الوطني، والمليشيات المسلحة في السودان تشتمل على طيف واسع من القوى المسلحة، ولا يوجد حصر دقيق لعدددها، إذ تشهد المليشيات الموجودة انقسامات مستمرة كلما حدث خلاف في تقسيم الغنائم السياسية والاقتصادية، أو صراعات نفوذ داخل هياكل المليشيات، وتتمثل أهم المليشيات المسلحة في الخارطة السودانية في "ميليشيا الجنجويد"، و"حركة تحرير السودان"، و"حركة العدل والمساواة"، و"حركة تمازج"، و"مؤتمر البجا التصحيحي"، و"الجبهة الشعبية المتحدة للتحرير والعدالة"<sup>(٤١)</sup>.

ويعتبر متغير الاندماج في الاقتصاد السياسي العالمي، أحد العوامل الرئيسية التي تدفع بالمليشيات المسلحة السودانية إلى التحالف مع الأنظمة السياسية، وينطبق ذلك على ميليشيا "الجنجويد" (الدعم السريع)<sup>(٤٢)</sup>، فقد حققت الميليشيا مكاسب اقتصادية كبيرة من خلال التعدين، وذلك بالسيطرة على مناطق غنية بمعدن الذهب في منطقة (جبل عامر) بإقليم دارفور واحتكاره بالقوة الجبرية وطرد قوات الشرطة السودانية من المنطقة، وبناء شراكات مع شبكات دولية في عمليات التعدين والتهرب مثل شركة "فاغنز الروسية" للخدمات الأمنية والتي استفادت من عمليات تهريب الذهب مقابل تقديم خدمات تدريبية وتسليح للدعم السريع<sup>(٤٣)</sup>، وأصبح هذا النموذج يحتذى به من قبل المليشيات السودانية الأخرى، حيث تحولت إلى نشاط التعدين والتهرب عبر السيطرة على المناطق الغنية بالمعادن من أجل التنقيب، ولعل هذا السلوك يفسر عودة عمليات القتال في مارس ٢٠٢٢، ومهاجمة القرى في دارفور بعد توقيع اتفاق جوبا للسلام، فكان دافع المليشيات المسلحة، هو طرد السكان من

مناطقهم الأصلية من أجل تهيئة الأرض للتعددين والتفتيش عن الذهب، كما هو الحال في الهجوم على جبل "مون"، ومنطقة "بليل"<sup>(٤٤)</sup>، يضاف إلى ذلك تعزيز بعض القوى الإقليمية والدولية قدرات ميليشيات الدعم السريع بتطوير تسليحها ونظم القيادة والاتصال ونظم التجسس، وتحسين شروط العمل، وتحويل الملايين من سكان الساحل الأفريقي وتوطينهم في السودان ليحقق استيطانهم أهدافاً أساسها توفير حاضنة اجتماعية لقوات الدعم السريع لإمداده بالمقاتلين من داخل السودان<sup>(٤٥)</sup>، حيث هناك ادعاءات بشأن استمرار الدعم اللوجستي من دولة الإمارات لميليشيا الدعم السريع في السودان مستندة في ذلك للعديد من الأدلة، منها استمرار تدفق الدعم الإماراتي لهذه الميليشيات عبر تشاد وجنوب ليبيا وأفريقيا الوسطى وذلك لجلب المقاتلين المرتزقة منها للقتال في اليمن وليبيا<sup>(٤٦)</sup>، وهذا التأثير الإماراتي ينطلق من دوافع هيمنة سياسية واقتصادية، ويتضح ذلك من طرحها على حكومة الانقلاب، مبادرة لحل الخلاف الحدودي بين السودان وأثيوبيا حول أراضي الفشقة الخصبة في ٢٠٢١ بتقسيم الفشقة بما نسبته ٤٠% للإمارات و ٤٠% للسودان، وال ٢٠% الباقية للمزارعين الأثيوبيين، وكذلك توقيع اتفاق حكومة الانقلاب مع شركة دبي للموانئ لإنشاء ميناء (أبو عمامة) في صفقة غامضة دون عطاء.

يضاف إلى ذلك تلقي ميليشيا الدعم السريع تمويلاً من الاتحاد الأوروبي في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية، وبالرغم من ذلك تنامت الظاهرة نفسها في إطار الاستفادة الاقتصادية من مهربي البشر، هناك تواصل بين قوات الدعم السريع وإيطاليا على سبيل المثال، وهذا التعاون في مجالات مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية، حيث سبق لحميديتي زيارة إيطاليا يوم ٩ فبراير ٢٠٢٢ لعقد لقاء مع ممثلي أصحاب المصلحة الدوليين (تركيا وإيطاليا وممثل لحلف الناتو)، وقدم لهم قائمة طلبات لأخذ معدات عون فني ودعم استراتيجي منها طائرات درون لاستخدامها في عمليات مراقبة وضبط الحدود ووقف تدفق الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، وبالفعل تم الموافقة عليها.



وهناك دافع آخر متعلق بالاندماج في الاقتصاد السياسي الدولي، يتمثل في حروب الارتزاق، حيث يقدر عدد المرتزقة من مليشيا الدعم السريع الذين تم جلبهم للقتال في اليمن مقابل المال حوالي ٤٠ ألف جندي في الفترة من ٢٠١٦ - ٢٠١٧، وكذلك استخدمت مليشيات من دارفور من أجل القتال في ليبيا لصالح قوات اللواء خليفة حفتر، وينتمي هؤلاء المرتزقة إلى مليشيات وقعت بالفعل وأخرى لم توقع اتفاق جوبا للسلام المبرم في أكتوبر ٢٠٢٠، وقد أفاد تقرير الأمم المتحدة حول المقاتلين الأجانب في ليبيا، أي الميليشيات المسلحة الدارفورية المقاتلة في ليبيا، إلى جانب كونها من المقاتلين المرتزقة لمختلف الفصائل الليبية، فهي ضالعة أيضاً في توفير الحماية والمرور الآمن لتجار البشر، واختطاف المهاجرين للحصول على فدية، وتهريب أسلحة ومخدرات وسيارات<sup>(٤٧)</sup>.

وأيضاً هناك علاقات وثيقة بين عدد من الميليشيات المسلحة بالسودان وروسيا وصلت إلى زيارة روسيا في فبراير ٢٠٢٢ بإجراء مباحثات مع وزير خارجيتها بل وتأييد روسيا في حربها ضد أوكرانيا، يضاف إلى ذلك استعانة قوات الدعم السريع بمسحين من دول أجنبية مثل النيجر وتشاد.

لقد كان للمال السياسي دوراً بارزاً في تحديد اتجاه العلاقة بين الميليشيات المسلحة في السودان والعديد من القوى الدولية والإقليمية، نظراً لتطلع هذه الميليشيات إلى توسيع إمبراطوريتها المالية عبر المزيد من السيطرة على موارد الذهب<sup>(٤٨)</sup>.

**خريطة الميليشيات المسلحة الإيرانية في العراق وسوريا ولبنان والتأثير على عملية السياسة الخارجية،** فبحسب التقديرات المنشورة وصل إجمالي إنفاق إيران على ميليشياتها في سوريا والعراق واليمن إلى حوالي ١٦ مليار دولار سنوياً، بينما ينفق النظام الإيراني حوالي ٧٠٠ مليون دولار سنوياً لدعم ميليشيات حزب الله اللبناني بمفرده<sup>(٤٩)</sup>.

**فحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان،** تنتشر الميليشيات الإيرانية في سوريا منذ عام ٢٠١٢، وتتوزع هذه الميليشيات في كافة المناطق الواقعة تحت سيطرة القوات السورية بعدد لا يقل عن ٦٥ ألف مقاتل من بينهم ١١ ألفاً من الجنسية

السورية ونحو ١٨ ألفاً من الجنسيات العربية والآسيوية، وتسطير ميليشيات إيران على تلال مهمة بالجنوب السوري، وتتخذ منها مراكز رصد متقدم تحت غطاء الجيش السوري ويتنقل عناصرها بزيه وآلياته، ويوجد نحو ٢٨ موقعا للقوات الإيرانية والميليشيات التابعة لها جنوباً، فضلاً عن إنشاء اللواء العسكري الشيعي برئاسة إبراهيم مرجي ومقره في مدينة أزرع، ويتألف من نحو ١٢٠٠ مقاتل، وهو تابع للحرس الثوري الإيراني ومهمته حماية مخازن الأسلحة الاستراتيجية في المنطقة الجنوبية.

وحول التواجد الإيراني في سوريا، فإنها منتشرة في: دير الزور والبوكمال والميادين شرقي سوريا، بادية حمص وريف حمص الشمالي والجنوبي والشرقي والغربي، على الحدود اللبنانية السورية تحت إشراف حزب الله اللبناني، في ريف دمشق الجنوبي بدرعا وريف دمشق الجنوبي الغربي مع هضبة الجولان المحتلة، بعض مناطق حلب، وهي ثاني أكبر مدينة في سوريا، ومنطقة السيدة زينب في دمشق، وفي محيط العاصمة، وتحديداً في مطار دمشق والثكنات العسكرية المجاورة، وهي أبرز مناطق التواجد الإيراني في سوريا، وهو ما يفسر تكرار الاستهدافات الإسرائيلية لها، توجد قاعدة عسكرية إيرانية في اللاذقية على البحر المتوسط<sup>(٥٠)</sup>.

والجدير بالذكر أن الميليشيات المسلحة في سوريا تتلقى الدعم المالي من إيران مباشرة، وتستخدم أحدث المعدات العسكرية للحرس الثوري الإيراني، كما ترسل طهران أسلحة متطورة إلى هذه القوات عبر رحلات جوية مدنية إلى مطار دمشق وعبر سفن شحن إلى ميناء اللاذقية، ومن أبرز تلك الأسلحة منصات صواريخ "أرض أرض" متطورة قصيرة المدى، ومدافع وراجمات صواريخ "غراد"، ومدركات أمريكية من نوع "هامر"، رشاش أمريكي من طراز "إم 4" المعروف باسم "بارودة المارينيز"، وطائرات مسيرة، وصواريخ "أرض جو" محمولة على الكتف.

يفهم من ذلك أن الدافع من وراء الدعم الإيراني للفصائل الشيعية المقاتلة في سوريا، دعم نظام الأسد ضد الثوار السوريين، وكما ذكرنا سابقاً أن إيران قد أتمت حشدها المذهبي في سوريا، عبر دخول ميليشياتها الشيعية المدربة وذات التجارب

القتالية السابقة والخبرة مثل حزب الله، وأبو الفضل العباس، ولواء ذو الفقار، المعارك فور وصولها سوريا، بينما خضع المقاتلون الجدد والمليشيات المستحدثة خصيصاً للقتال في سوريا إلى دورات عسكرية سريعة ومكثفة اقتصرت على الأسلحة التي استلموها، وأقيمت لهم معسكرات بإشراف الحرس الثوري الإيراني، وبمشاركة ضباط من قوات النخبة السورية، وحتى معسكرات حزب الله في جنوب لبنان، ومعسكرات المليشيات العراقية في العراق، إضافة إلى معسكرات الحرس الثوري داخل إيران، جميعها وظفت بغرض تدريب المقاتلين وإعدادهم، ثم إرسالهم للقتال في سوريا، وتوزيعهم على محاور وجبهات القتال، والتطورات العسكرية على الأرض.

يضاف إلى ذلك، دخول المليشيات المسلحة الإيرانية إلى الأراضي السورية، يتم عبر البوابات الحدودية البرية أو المطارات، وبإشراف مباشر ورسمي من أجهزة الأسد، أو من خلال جسر جوي إقامته إيران لنقل مرتزقتها، وإما براً من دول مختلفة مجاورة، حيث تعتبر العراق والأردن محطات أساسية قبل الدخول إلى سوريا، ليبقى لبنان بوابة العبور الأهم وبمجموعات كبيرة، ولا يعني وجود هذه المليشيات وبكثافة في مختلف الأراضي السورية، أنها تعمل فوضوياً، ودون تنسيق، إذ تدار كافة الأعمال العسكرية في غرفة عمليات واحدة، يقودها الجنرال الإيراني قاسم سليمان، بمساعدة ضباط إيرانيين بالمقام الأول، وبمشاركة ضباط سوريين منتدبين من أجهزة المخابرات المختلفة وإدارة استطلاع الجيش<sup>(٥١)</sup>،

تعد أبرز الفواعل في المشهد السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣، هم: الأمريكان، المؤسسة السياسية الجديدة، المليشيات المسلحة، والتيارات الحزبية الطائفية (خصوصاً الشيعية)، وإيران التي حرصت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق على تشكيل كتلة سياسية "موالية" مسيطرة لها أذرع عسكرية يتم تمويلها ودعمها، هذا فضلاً عن الفواعل الإقليمية وفي مقدمتها تركيا والسعودية<sup>(٥٢)</sup>.

ويذكر أن كل ما يصدر من سلع تقريباً من إيران إلى العراق يمر عبر المنافذ الحدودية الرسمية، فضلاً عن المنافذ غير الرسمية التي تسيطر عليها بصورة عامة مليشيات موالية لإيران وعصابات إجرامية، وتشهد حركة تهريب واسعة النطاق، ولا سيما للأسلحة والمخدرات<sup>(٥٣)</sup>.

وقد تغيرت السياسة الخارجية العراقية جذرياً بعد عام ٢٠٠٣ مع وصول قوى جديدة للحكم ذات ارتباطات خارجية، كما أن واقع هذه السياسة أصبح يعاني من مشاكل متعددة كعدم وحدة القرار السيادي وتعدد مصادره، والدليل على ذلك اتخاذ رئيس الوزراء آنذاك نوري المالكي قراراً عام ٢٠١٤ قضى بدعوة الميليشيات إلى تشكيل جيش تطوعي لمساعدة الجيش النظامي الذي ابتلى بالفساد وغياب الكفاءة، وقد استفادت بالطبع هذه الميليشيات على نحو متزايد من هشاشة الدولة العراقية، ودعمت هذه الخطوة حتى الفتوى الشهيرة التي أصدرها آية الله السيستاني في العام ذاته، وحث فيها العراقيين على الانضمام إلى الجهاد ضد تنظيم الدولة الإسلامية، وجاءت هذه الفتوى نتيجة لجهود إقناع وتأثير مارسها قاسم سليمان، قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني، الذي توجه إلى النجف واجتمع بالسيستاني فور سقوط مدينة "الموصل" وأقنعه بإصدار هذه الفتوى، ويفهم مما سبق كيف ساعد العامل الخارجي المتمثل في الدعم الإيراني في تعزيز الدور الداخلي والخارجي للميليشيات المسلحة بالحالة العراقية، حيث أصبحت هذه الميليشيات فاعل رسمي مؤثر في الساحة السياسية العراقية وبدعم من الحكومة العراقية.

وعلى الرغم من أن الدستور العراقي يحظر إنشاء هذه الميليشيات كونها ميليشيات غير حكومية بموجب المادة (٩ب) من الدستور، إلا إنه سمح لها باكتساب مكانة بارزة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٤ في عهد رئيس الوزراء آنذاك نوري المالكي، الذي شكك في ولاء الجيش العراقي الرسمي، ومع بروز تنظيم "الدولة الإسلامية" المعروف بـ "داعش" في عام ٢٠١٤، أصبحت الميليشيات المسلحة بمثابة تعزيزات ضرورية في الحملة الدولية الهادفة إلى الحاق الهزيمة بالخلافة، وفي هذا الصدد، استخدم المالكي الأوامر التنفيذية التي أعقبها لاحقاً في عام ٢٠١٦، قانون يسمح للميليشيات بحمل السلاح وتلقي الدعم والتمويل من الحكومة كفرع جديد من القوات العسكرية العراقية يعرف باسم "وحدات الحشد الشعبي"<sup>(٥٤)</sup>.

وفي العراق، يعود تاريخ نشأة بعض الميليشيات المسلحة إلى ما قبل الغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣، بينما ساهمت الأوضاع المضطربة والتعقيدات التي

رافقت إسقاط نظام الرئيس الراحل صدام حسين في نشأة بعضها الآخر، وجميعها تتمتع بقدرات مالية وبشرية كبيرة، ومعظمها تتلقى الدعم من إيران، وتجاوز عدد المليشيات المسلحة الـ ٧٠ والكثير منها طائفية مثل "منظمة بدر" و"جيش المهدي" الجناح المسلح للتيار الصدري، ومليشيات "عصائب أهل الحق" و"حزب الله العراقي"، و"لواء أبو الفضل العباسي" وجميعها مليشيات معتقدها خارج سلطة الجيش العراقي.

ويعتبر اللواء من أوائل الفصائل الشيعية التي تدخلت عسكرياً في سوريا ووقفت لجانب النظام السوري منذ عام ٢٠١٢ بداع عقائدي وهو الدفاع عن مرقد السيدة زينب بدمشق وحمايته<sup>(٥٥)</sup>.

**وبالنسبة لوضع المليشيات المسلحة في لبنان، فإنه في إطار التسوية السياسية التي نص عليها اتفاق الطائف بعد الحرب اللبنانية، خضعت المليشيات المسلحة بنجاح إلى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج جزئياً إلا "حزب الله" يمثل استثناءً بارزاً لعملية حل المليشيات في لبنان ما بعد الحرب، إذ إنه حظى بدعم سوري، وبرعاية سياسية من داعمه الأول على المستوى الدولي "إيران"<sup>(٥٦)</sup>.**

وإلى جانب عملياته السرية الخارجية، لا يزال "حزب الله"، يحافظ على حضور دولي أكثر علنية من خلال "وحدة العلاقات الخارجية" التي ينتشر ممثلوها في جميع أنحاء العالم، ويتولى حالياً "علي ديموش" قيادتها خلفاً لنواف الموسوي، وتجدر الإشارة إلى أن بعض أفراد "وحدة العلاقات الخارجية" هم لبنانيون تم إرسالهم إلى الخارج، في حين أن الآخرين هم من مؤيدي "حزب الله" يعيشون أساساً في البدان المستهدفة، وترتبط معظمهم علاقات وطيدة بمسؤولين بارزين في الحزب، ويتلقى الكثير منهم تدريباً عسكرياً مكثفاً، وتهدف "وحدة العلاقات الخارجية" التابعة للحزب إلى، تأسيس منظمات واجهة ومنصات أخرى في دول أجنبية من أجل حشد ودعم الشيعة المحليين لكل من "حزب الله" وإيران، فضلاً عن الاندماج مع الجاليات المهاجرة وشبكات الأعمال التجارية وتلك الإجرامية وتنفيذ هجمات إرهابية، علاوة

على جمع الأموال ورصد المجندين المحتملين، والحافظ على الروابط والتواصل بين المؤيدين المحليين وقادة الحزب في لبنان من جهة، وبين عناصر الحزب في مختلف البلدان من جهة أخرى<sup>(٥٧)</sup>.

ومنذ بدء حرب غزة في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، بدأت الساحة اللبنانية تشهد ظهور تنظيمات مسلحة غير "حزب الله" تحت شعار مقاومة إسرائيل، إذ أعلنت على سبيل المثال "الجماعة الإسلامية" على إطلاق جناحها العسكري "قوات الفجر"، ويقوم "حزب الله" في تشجيع تلك التنظيمات وتأمين دعم وغطاء لتحركاتها على الأراضي اللبنانية، حيث يرى بعض الخبراء العسكريين أن الحزب لا يعول عليها في إطار الدعم العسكري، إنما يسعى إلى حشد أكبر عدد من التنظيمات المسلحة على جبهة الجنوب تحت عنوان مواجهة إسرائيل، بحثاً عن غطاء لدوره في الحرب للتعطية على صورته كأداة لإيران<sup>(٥٨)</sup>.

وقد دخلت المواجهات بين "حزب الله" وإسرائيل مرحلة جديدة خلال الفترة الأخيرة، لتحقيق هدف إسرائيل المعلنة باستعادة الأمن على جبهتها الشمالية وإزالة تهديد "حزب الله" الذي يمنع عودة الآلاف النازحين الإسرائيليين إلى المنطقة، حيث شهدت مقتل عدد من القادة العسكريين للحزب، وأخروهم حسن نصر الله الأمين العام للحزب خلال غارات إسرائيلية استهدفت منطقة حارة حريك في الضاحية الجنوبية لبيروت يوم الجمعة الموافق ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٤، وسط تحذيرات دولية من أن التصعيد بين الطرفين قد يؤدي إلى حرب شاملة<sup>(٥٩)</sup>.

ويطرح اغتيال نصر الله تساؤلات عدة حول مصير الحزب وخليفة أمينه العام في المرحلة المقبلة، خاصة وأن الحزب يمر حالياً باختلالات كبيرة لا سيما على الصعيدين العسكري والأمني، الأمر الذي يتطلب من الحزب خلال الفترة المقبلة التركيز على ترتيب صفوفه وسد الثغرات الأمنية وإعادة بناء قدراته العسكرية التي استهدفتها وما تزال العمليات الإسرائيلية<sup>(٦٠)</sup>.

## خاتمة

شهدت العديد من الدول العربية في السنوات الأخيرة تصاعداً في أدوار بعض الميليشيات والتنظيمات المسلحة تمثل في ممارسة أدوار كانت في السابق حكراً على بعض الفواعل الرئيسية، على غرار الدول والمنظمات الإقليمية والدولية والشركات متعددة الجنسيات، وهو ما يشكل معضلة للمليشيات والقوات شبه العسكرية في المنطقة، حيث ترافق مع سقوط العديد من نظم الحكم منذ ثورات الربيع العربي، تلاشي سلطة الدولة المركزية، وبدا أن التحولات السياسية التي حدثت في بعض الدول مثل ليبيا واليمن وسوريا والسودان ولبنان والعراق، قد نالت سلباً من تمتع هذه الوحدات السياسية بالاحتكار المشروع للعنف من جانب سلطة مركزية في وسعها بسط سيطرتها وسيادتها على إقليم محدد.

وقد أدى اعتماد الحكومات الضعيفة في هذه الدول على تلك التنظيمات لحفظ الأمن في بعض أجزاء إقليم الدولة، أو لمحاربة خصومها، إلى تعزيز ظاهرة الميليشيات المسلحة والتي اطلقت عليها الأدبيات عدة مسميات كان أبرزها "الجيش الموازية"، بل وتقوية دورها داخلياً وخارجياً، حيث أصبح بمقدورها التأثير على المشهد السياسي الداخلي، وعملية صنع القرار السياسي الخارجي، كما يلعب العامل الخارجي دور كبير في تعزيز دور الميليشيات المسلحة في المنطقة، حيث أن الغالبية العظمى من هذه الميليشيات تستند في وجودها واستمرارها على الدعم الخارجي من القوى الدولية والإقليمية وبالأخص إيران، هذا الدعم الذي كان له دور رئيسي في استمرار وبقاء هذه الميليشيات، ومن أبرز الأمثلة على ذلك لعب الدعم العسكري والمالي المقدم من إيران دوراً رئيسياً في استمرار حضور "حزب الله" على الساحة اللبنانية وتعزيز قدراته العسكرية، كما أن الدعم الخارجي للمليشيات المسلحة قد شكل أحد أهم سمات الحرب الأهلية في سوريا، حيث تحولت الدولة هناك إلى ساحة للقتال لحروب بالوكالة بين قوى إقليمية ودولية تستهدف تعزيز مصالحها. وفي اليمن، ساعد الدعم العسكري والاقتصادي الإيراني للحوثيين على تمكينهم من الاستمرار في الحرب ضد قوات الشرعية اليمنية.

الجدير بالذكر أن إجمالي إنفاق إيران على ميليشياتها في سوريا والعراق واليمن يقدر بحوالي ١٦ مليار دولار سنوياً، بينما ينفق النظام الإيراني حوالي ٧٠٠ مليون دولار سنوياً لدعم ميليشيات "حزب الله" اللبناني على نحو خاص، وعلى الرغم من أن النموذج الإيراني المتمثل في إنشاء ودعم مجموعات بالوكالة يتسق عبر "الهلال الشيعي"، إلا أن طهران بدأت مؤخراً في استخدام تكتيكات جديدة ومثيرة للقلق تهدد بتوسيع نفوذها في الإقليم، ويتمثل أهمها في زيادة شحنات الأسلحة عبر سوريا والعراق، لتصل إلى "حزب الله"، بالإضافة إلى السعي إلى تشكيل ميليشيا طائفية شيعية بهدف إحداث تغيير طائفي في مناطق متعددة لاسيما شرق سوريا بمنطقة "دير الزور" ذات العمق السني<sup>(٦١)</sup>.

لقد سيطرت بالفعل الميليشيات المسلحة في منطقة الشرق الأوسط على مساحات جغرافية في مناطق ذات كثافة سكانية مرتفعة، وتمتلك موارد اقتصادية وقدرات تسليحية، ويضاهي تدريبها تدريب الجيوش التقليدية وتعلوها بالكفاءة والإمكانات العسكرية، وتدير علاقات مع دول وفاعلين خارجيين كمثال "جيش حفتر" وقوات السراج" في ليبيا، والأولوية التابعة لعلي عبدالله صالح وميليشيات الحوثيين في اليمن، والجيش الحر في سوريا، وحزب الله في لبنان، والحشد الشعبي في العراق، والحرس الثوري في إيران، وقوت الدعم السريع في السودان، والميليشيات التابعة لرياك مشار في مواجهة قوات سلفاكير ميارديت في جنوب السودان وغيرها<sup>(٦٢)</sup>.

لقد توسعت ظاهرة الميليشيات المسلحة في الإقليم مع انتشار الفوضى والحروب والنزاعات وحالات التمرد المسلح والحروب الأهلية والتدخلات الخارجية وعجز الأنظمة السياسية، والتي فقدت معه الدولة المركزية أهليتها وشرعيتها وقدرتها على التحكم بمفاصل السلطة، مما انعكس عجزاً في قطاعات الدفاع في العديد من الدول العربية، وبالتالي أقدمت حكومات هذه الدولة على الاستعانة بهذه الميليشيات لتهدئة الفوضى والاضطرابات الداخلية، وهو ما أعطى فرصة حقيقية للقيام بدور المشارك، وفي بعض الأحيان البديل للدولة في عملية صنع السياسات العامة وبالأخص



السياسة الخارجية وبالتالي لا تزال إشكالية استعادة الدولة الوطنية في الدول العربية التي تشهد نزاعات مسلحة، فاستعصاء هذه النزاعات والصراعات عن حلول، يزيد من خطورة استمرار وتصاعد ظاهرة المليشيات المسلحة وتداعياتها التي لا تبدو هينة كمصدر تهديد رئيس للدولة الوطنية، لا سيما وأن ثمة أسباباً عديدة تدفع في اتجاه ذلك، يتعلق أهمها بمصالح الميليشيا المحلية ذاتها، والقوة الخارجية الداعمة لها. فعلى صعيد الميليشيا المحلية، فإن مصالحها ستتضرر في حالة تسوية الصراعات أو استعادة الدولة، فالمليشيات المتواجدة في المنطقة تدير شبكات من التجارة غير المشروعة عبر الحدود، وبالتالي تسعى إلى تفويض أي اتفاق امني سيهدد هذه المصالح المرتبطة بأمراء الحرب، أما على مستوى القوى الخارجية الداعمة، أنها ترى أن مصالحها تتحقق في ظل استمرار حالة اللادولة، فاستعادة الدولة الوطنية يعني عودة مظاهر الاستقرار، ومن بينها السيادة الوطنية، وهو ما لا يتوافق مع تلك المصالح التي تفرض تغييب المنظومة الوطنية التي يمكن أن تقوض دورها<sup>(٦٣)</sup>.

## هوامش ومراجع الدراسة:

- (<sup>١</sup>) د. رامز إبراهيم، تحديات الاندماج: كيف تتعامل الدول مع معضلة القومات شبه العسكرية؟ دراسة منشورة على موقع مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٤ أبريل ٢٠٢٣، <https://www.futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/8171/24-4-2023>. للاطلاع على المزيد من التعريفات الخاصة "بالمليشيات المسلحة"، انظر: قاسم بلشان التميمي، "المليشيات.. ما هي؟.. ولماذا؟" معهد أبران معاصر طهران، على الرابط التالي: <https://www.tisri.org/ar/?id=gmv5avjg>.
- (<sup>٢</sup>) د. علي الدين هلال، "رؤية مستقبلية للمليشيات المسلحة في المنطقة العربية"، مقال منشور على موقع العربية نت، ٢ سبتمبر ٢٠٢٣، <https://www.alarabiya.net/politics/2023/09/02>
- (<sup>٣</sup>) "عصر المليشيات وانصهار الدولة الوطنية"، مقال منشور على موقع مركز كاندل للدراسات والبحوث، ٢٥ أغسطس ٢٠٢٣: <https://www.candlegrup.com/25-8-2023>
- (<sup>٤</sup>) "المليشيات المسلحة"، عوامل الظهور، "المخاطر والمعالجات"، "المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات (ألمانيا وهولندا) Eccci"، ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٢، <https://www.europarabct.com/24-9-2022> وانظر أيضاً: أ.د. حسنين توفيق إبراهيم، "الفاعلون وليسوا من غير الدول: الوضع الراهن وأفاق المستقبل"، مقال منشور على موقع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار المصري، ٢٦ أكتوبر ٢٠٢١ <https://www.idsc.gov.eg/article/details/6238>
- (<sup>٥</sup>) "رؤية مستقبلية للمليشيات المسلحة في المنطقة العربية"، مقال منشور على موقع مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٣٠ أغسطس ٢٠٢٣ <https://www.futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/8554/30.8.2023>
- (<sup>٦</sup>) التجاني صلاح عبدالله المبارك، "المليشيات: قوى غير دولية تعمل ضد بقاء الدولة"، دراسة منشورة على موقع المركز الديمقراطي العربي، ٢٢ أبريل ٢٠٢٣: <https://www.democraticac.de/22-4-2023>
- (<sup>٧</sup>) نزار السهلي، "كيف ساهمت الدولة في ولادة المليشيات وتتميتها"، الجزيرة، ٣٠ أغسطس ٢٠١٩. <https://www.ajnet.me/blogs/2019/8/30>
- (<sup>٨</sup>) د. عبدالله عيسى الشريف، "الجيش غير النظامية وانتهاك الحصانة السيادية للدولة الوطنية"، دراسة منشورة في الدورية النصف سنوية الإلكترونية لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار المصري، ٢٨ أغسطس ٢٠٢٣، على الرابط التالي:

<https://www.idsc.gov.eg/28-8-2023>.

(<sup>9</sup>) Hofmann C. and Schneckener U., "Engaging non-state armed actors in state and peace-building: options and strategies", International review of the red cross, Volume 93, No 883, 2011, PP 600 – 610.

(<sup>10</sup>) "What is foreign policy? Definition, Scope, Importance & More", O.P. Jindal Global University, 23 February 2024, available on:

<https://www.jgu.edu-in/blog/2024/02/23/what-is-foreign-policy>.

(<sup>11</sup>) حسين خلف موسى، "بنيان السياسة العامة لجمهورية السودان"، دراسة منشورة على موقع المركز الديمقراطي العربي، ٤ مايو ٢٠١٤:

<https://www.democraticac.de/?P=814>.

(<sup>12</sup>) د. علي الدين هلال، مرجع سابق.

(<sup>13</sup>) رانج علاء الدين، "ما الحل لمشكلة الميليشيات الشيعية في العراق"، مقال منشور على موقع بروككنز، ٢٨ أكتوبر ٢٠١٦:

<https://www.brookings.edu/ar/articles/28-10-2016>

(<sup>14</sup>) "العصر الجديد للجماعات المسلحة في الشرق الأوسط"، مقال منشور على موقع مؤسسة البحوث الاستراتيجية، ١٣ ديسمبر ٢٠٢٢:

<https://www.frstrategie.org/en/publications/notes/new-age-armed-groups-middle-east-2022>.

(<sup>15</sup>) بين فيشمان، "الجماعات المسلحة في ليبيا: المعضلة المحيرة"، دراسة منشورة على موقع معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، ١٥ فبراير ٢٠٢٤:

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/aljmaat-almshlht-fy-Lybya-almldt-almhywrt>.

(<sup>16</sup>) فريدريك ويرى، "الجيش والمليشيات وإعادة الدمج في الدول المتصدعة"، مقال منشور على موقع مركز مالكوم كير - كارينغي للشرق الأوسط، ١٤ ديسمبر ٢٠١٨:

<https://www.carnegieendowment.org/posts/2018/12/armies-militias-and-re-integration-in-fractured-states?lang=ar>.

(<sup>17</sup>) مروة عبد المنعم بكر، "الطائفية السياسية وتحديات فاعلية الدولة في العراق"، (القاهرة: مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)، المجلد ٢٣، العدد ٢، أبريل ٢٠٢٢، متاح على الرابط:

<https://www.jpsa.journals.ekb.eg/article-233866.html>.

(<sup>18</sup>) د. محمد السعيد إدريس، "التطورات المستحدثة في البيئة الإقليمية والدولية وانعكاساتها على النظام العربي"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، بوابة الأهرام الإلكترونية، ١٣ يوليو ٢٠٢٤:

<https://www.acpss.ahram.org.eg/News/21/217.aspx>.

(<sup>١٩</sup>) بييري كاماك وميشيل دن، "إشعال الصراعات في الشرق الأوسط – أو إخماد النيران"، مركز مالكوم كير – كارينجي للشرق الأوسط، ٢١ يناير ٢٠١٩:

<https://www.carnegieendowment.org/research/2019/al/ishaa/-alsraaat-fy-alshrq-alawst-aw-ikhmad-alnyran?lang=ar&center=middle-eat>.

(<sup>٢٠</sup>) "فجوات الإغاثة: عوامل تفاقم الأزمات الإنسانية في صراعات الشرق الأوسط"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢ أغسطس ٢٠٢٣:

<https://www.Futureuae.com/ar-AE/yainpage/Item/8456/2-8-2023>.

(<sup>٢١</sup>) "أنصار الشريعة الليبية من المحلية إلى العالمية"، بوابة أفريقيا الإخبارية، ١١ مايو ٢٠١٤:

<https://www.afrigateneews.net/article>.

(<sup>٢٢</sup>) سليمان كريمة، "هل تنتقم لمقتل سليمان؟... هذا ما نعرفه عن الوحدة "٩١٠" في حزب الله، الجزيرة، ٢٢ يناير ٢٠٢٠:

<https://www.ajnet.me/midan/reality/politics/2020/1/22>

(\* "قسد" هي قوات سوريا الديمقراطية، وهو تحالف متعدد الأعراق والأديان للمليشيات التي يغلب عليها الطابع الكردي، وكذلك للمليشيات العربية والأشورية/السريانية، وكذلك لبعض الجماعات التركمانية والأرمنية والشركسية والشيشانية في الحرب الأهلية السورية.

(<sup>٢٤</sup>) "لتنشيط مسار الحوار السوري.. "مسد" تعزم فتح مكاتب تمثيل في دول عربية وأجنبية، التلفزيون السوري، ٧ مايو ٢٠٢٤:

<https://www.Syria.tv/7-5-2024>

(<sup>٢٥</sup>) د. هالة الهاللي، "أبعاد ومحددات التفاعلات الخارجية للحركات الإرهابية"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني للسياسة الدولية، ٩ أغسطس ٢٠١٧:

<https://www.Siyassa.org/eg/News/15197.aspx/9-8-2017>

(<sup>٢٦</sup>) "من هو حسن نصر الله أمين عام حزب الله الراحل؟"، بي بي سي، ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٤:

<https://www.bbc.com/arabic/articles/c2jxrjpijvxo>.

(<sup>٢٧</sup>) "عمليات تبادل الأسرى بين إسرائيل وحزب الله"، صحيفة الرأي، ١٧ يوليو ٢٠٠٨:

<https://www.alrai.com/article/285561>.

(<sup>٢٨</sup>) فراس كرم، "تبادل للأسرى بين النظام السوري والفصائل بضمانة تركية وروسية"، صحيفة الشرق الأوسط، ١٣ يونيو ٢٠٢٢،

<https://www.aawsat.com/home/article/37015361/13-6-2022>

(<sup>٢٩</sup>) "أبعاد ومحددات السياسة الخارجية للمليشيات المسلحة في الإقليم"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ١٤ فبراير ٢٠١٥،

<https://www.rawabetcenter.com/archives/3923/14-2-2015>.

(<sup>٣٠</sup>) عمر إدلبي، "مواقف السوريين من العدوان على غزة"، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، ١٤ يناير ٢٠٢٤:

<https://www.harmoon.org/research/14-1-2022>

(<sup>٣١</sup>) د. أبو بكر خليفة أبو بكر أبو جرادة، "صنع القرار في السياسة الخارجية الليبية ١٩٦٩ -

٢٠٢٣"، دراسة منشورة على موقع مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، ١٨ يناير ٢٠٢٤،

[https://www.mediterraneancss.uk/2024/01/18/decision-making\\_in\\_Libyan\\_Foreign\\_policy/](https://www.mediterraneancss.uk/2024/01/18/decision-making_in_Libyan_Foreign_policy/).

وانظر أيضاً: محمد خيال، "عوائق حل الأزمة الليبية: انقسام داخلي.. غياب جدول زمني.. الصراع

الإقليمي"، موقع مصر ٣٦٠ في ١١ يناير ٢٠٢٣:

<https://www.masr360-net>.

(<sup>٣٢</sup>) د. جمال عبد الرحمن يسن رستم، "الانقسامات السياسية وتوجهات السياسة الخارجية الليبية:

(٢٠١١ - ٢٠٢٣)، دراسة منشورة على موقع مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، ٢٤

مارس ٢٠٢٤،

[https://www.mediterraneancss.uk/2023/12/25/political\\_divisions\\_Libyan\\_Foreign\\_policy](https://www.mediterraneancss.uk/2023/12/25/political_divisions_Libyan_Foreign_policy).

وانظر أيضاً: د. زياد عقل، "جنور الأزمة الليبية وآفاق التسوية السياسية"، دراسة منشورة على موقع

مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٤:

<https://www.ascss.ahram.org.et/News/5430.aspx/>

(<sup>٣٣</sup>) د. عبد الوهاب محمد الحار، "المشهد السياسي الليبي: المسارات والسياسات"، دراسة منشورة على

موقع المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، ١٩ أغسطس ٢٠٢٣:

<https://www.Icsms.inFo/the-Libyyan-political-Scene/>

(<sup>٣٤</sup>) آمال العبيدي، "دراسة تمهيدية عن الحوكمة والمؤسسات في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق"،

دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي، منشور على موقع المكتبة الرقمية

للأمم المتحدة، يناير ٢٠٢٠:

<https://www.digital/library.un.org/2020>

(<sup>٣٥</sup>) "جماعة الحوثيين.. حركة يمنية جمعت بين الزيدية والنهج الإيراني والحكم العائلي"، موسوعة

الجزيرة نت، ١٩/١٢/٢٠٢٣:

<https://www.ajnet.me/19-12-2023>.

(<sup>٣٦</sup>) نرمين ناصر، "الفاعلون من دون الدول واستقرار الأمن البحري: الحوثيون نموذجاً"، دراسة

منشورة على موقع المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ٢ نوفمبر ٢٠٢٤:

<https://www.ecss.com.eg/437991/>

(<sup>٣٧</sup>) علي ربيع، "منصة يمنية تحذر من مخاطر التوسع الحوثي في القرن الأفريقي"، صحيفة الشرق

الأوسط، ٢٦ يوليو ٢٠٢٤،

<https://www.aawsat.com/26-7-2024>.

(<sup>٣٨</sup>) المرجع السابق.

(<sup>٣٩</sup>) نرمين ناصر، "الفاعلون من دون الدول واستقرار الأمن البحري: الحوثيون نموذجاً"، دراسة منشورة على الموقع الإلكتروني للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ٢ نوفمبر ٢٠٢٤،

<https://www.ecss.com.eg/43199/>

وانظر أيضاً: ماجد ترمز، "وزير خارجية اليمن سابقاً: الميليشيات خلقت مشهداً مضطرباً والحوثي استغل أحداث غزة"، موقع اليوم السابع، ٧ فبراير ٢٠٢٤:

<https://www.m.youm.7.com/sory/2024/2/7.>

(<sup>٤٠</sup>) نبيل البكري، "عوائق التسوية السياسية في اليمن"، الجزيرة نت، ٣١ مارس ٢٠١٦:

<https://www.ajnet.me/opinions/2016/3/31.>

(<sup>٤١</sup>) Kim Searcy, "Tribal Militias in Sudan", is available at:

<https://www.origins.Osu.edu/read/ribal-miliias-sudan>

وانظر أيضاً: أحمد أمل، "تقاسم السلطة الشامل وأثره على الانتقال السياسي في السودان"، مجلة السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف: كلية السياسة والاقتصاد، المجلد ١٥، العدد ١٤، أبريل ٢٠٢٢.

(<sup>٤٢</sup>) "الدعم السريع" هي ميليشيا قبلية عربية أسسها البشير لمجابهة الحركات الأفريقية المتمردة في دارفور، قبل أن يصنع منها إمبراطورية عسكرية موازية للجيش السوداني، وتحولت إلى قوة نظامية بعد إجازة قانون خاص بها في البرلمان السوداني في يناير ٢٠١٧، لمزيد من التفاصيل انظر: د. أماني الطويل، "المكونات العسكرية السودانية: الإشكاليات والمسارات"، مقال منشور على موقع مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٤،

<https://www.acpss.ahram.org.eg/News/17169.aspx>

(<sup>٤٣</sup>) Federico Manfredi Firmian, "How Militia Groups Capture States and Ruin Countries: The Case of Sudan's Rapid Support Forces", is available at:

<https://www.theconversation.com/how-militia-groups-capture-states-and-ruin-countries-the-case-of-Sudans-rapid-support-Forces-23465/17-7-2024.>

(<sup>٤٤</sup>) أسامة أبو بكر، "الميليشيات المسلحة ومعضلة التحول المدني الديمقراطي في السودان"، مبادرة الإصلاح العربي، ٦ يوليو ٢٠٢٣:

<https://www.arab-reform.net/ar/publication/6-7-2023>

(<sup>٤٥</sup>) خديجة صبار، "اليد الخفية في السودان!"، شبكة الميادين،

<https://www.almayadeen.net/research-papers/>

(<sup>٤٦</sup>) "أدلة السودان لدعم الإمارات لميليشيا الدعم 'السريع'، وكالة السودان للأنباء (SUNA)، ١٩ يونيو ٢٠٢٤،

<https://www.suna-sd.net/posts/19-6-2024.>

(<sup>٤٧</sup>) "مخاوف من تداعيات أمنية خطيرة على ليبيا حال انفصال دارفور"، بوابة الوسط للبيبة، ٢٧  
سبتمبر ٢٠٢٤:

<https://www.alwasat.ly/news/libya/452682>.

وانظر أيضاً: "خبراء أمميون: المقاتلون الأجانب يهددون أمن ليبيا"، موقع العربية نت، ٢٨ مايو  
٢٠٢٢،

<https://www.alarabiya.net/28-5-2022>.

(<sup>٤٨</sup>) المرجع السابق.

(<sup>٤٩</sup>) عمر أبو ليلي، "استراتيجية إيران المتجددة في شرق سوريا"، معهد واشنطن لسياسة الشرق  
الأدنى، ١٨ يوليو ٢٠٢٤:

[https://www.washingtonistie.org/ar/policy-analyysis/astratyjyt-ayran-  
almtjddt-fy-shrq-swrya](https://www.washingtonistie.org/ar/policy-analyysis/astratyjyt-ayran-almtjddt-fy-shrq-swrya).

(<sup>٥٠</sup>) "بالتفصيل والأرقام.. خريطة المليشيات الإيرانية في سوريا"، سكاي نيوز عربية، ٢٢ فبراير  
٢٠٢٤:

<https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1695087/22-2-2024>

(<sup>٥١</sup>) "المليشيات الشيعية في سوريا.. القصة بالدماء والأرقام"، العربية نت، ٨ يونيو ٢٠١٤:

<https://www.alarabiya.net/arab-and-world/syria/2014/06/08>.

(<sup>٥٢</sup>) "الملف العراقي" السياسة الخارجية العراقية فترة ما بعد ٢٠٠٣"، مركز طروس، ٧ سبتمبر  
٢٠٢٣:

<https://www.orouscenter.com/?p=8347>

(<sup>٥٣</sup>) عقيل عباس، "المنافذ الحدودية: التحالف غير المقدس بين إيران والمليشيات العراقية"، مركز  
مالكوم كبير - كارنيغي للشرق الأوسط، ٧ يونيو ٢٠٢٣،

[https://www.carnegieendowment.org/research/2023/06/birder-crosings-he-  
unholy-alliance-between-iran-and-iraqi-  
militias?lang=ar&center=middle-eas](https://www.carnegieendowment.org/research/2023/06/birder-crosings-he-unholy-alliance-between-iran-and-iraqi-militias?lang=ar&center=middle-eas).

(<sup>٥٤</sup>) كريستين سميث، مايكل نايتس، "إعادة تشكيل العراق: كيف استولت المليشيات المدعومة من  
إيران على البلاد"، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ٢٠ مارس ٢٠٢٢:

[https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/aadt-shky-alaq-kyf-  
astwlt-almlylyshya-almdwmt-mn-ayran-ly-alblad](https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/aadt-shky-alaq-kyf-astwlt-almlylyshya-almdwmt-mn-ayran-ly-alblad).

(<sup>٥٥</sup>) "أبرز المليشيات الشيعية المسلحة في العراق"، الجزيرة نت، ٨ ديسمبر ٢٠١٤:

<https://www.ajnet.me/news/2014/9/8>.

(\*) ارتبط اسم "حزب الله" بحزب الله اللبناني، لكن ثمة تنظيم آخر نشأ بعده بأكثر من عقدين يحمل  
نفس الاسم، لكنه منفصل عنه وهو "كتائب حزب الله" في العراق، تأسس هذا التنظيم في عام

٢٠٠٧ في مدينة العمارة جنوبي العراق، وتكونت كتائبه من اتحاد عدد من الفصائل الشيعية المسلحة التي نشأ بعضها بعد الغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣. لمزيد من التفاصيل، انظر: "ما الميليشيات والجماعات المسلحة الموالية لإيران في العراق وسوريا"، ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٣:

<https://www.bbc.com/28-10-2003>.

(<sup>٥٦</sup>) آرام نركيزيان، "القوات المسلحة اللبنانية وحزب الله: ثنائية عسكرية في لبنان ما بعد الحرب"، مركز مالكوم كبير – كارنيغي للشرق الأوسط، ديسمبر ٢٠١٨:

<https://www.carnegieendowment-org/posts/2018/12/the-lebanese-armed-forces-and-hezbollah-military-dualism-in-post-war-lebanon?lang=ar>.

(<sup>٥٧</sup>) ماثيو ليفيت، "دبلوماسيو" حزب الله ينتقلون إلى ميدان العمليات، مركز واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ٢ ديسمبر ٢٠١٦:

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/dblwmsyw-hzb-allh-ynqlwn-aly-mydan-almlyat>.

(<sup>٥٨</sup>) طوني بولس، "التنظيمات المسلحة الجديدة في لبنان" مقاومة" أم غطاء "حزب الله؟"، عربية انديبننت، ٨ يناير ٢٠٢٤،

<https://www.independentarabia.com/node/535516/8-1-2024>

(<sup>٥٩</sup>) "كيف نشأ حزب الله اللبناني وما دور حسن نصر الله فيه"، بي بي سي عربي، ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٤:

<https://www.bbc.com/arabic/articles/C494481ydeo>.

(<sup>٦٠</sup>) أسرار شبارو، "مصير حزب الله بعد نصر الله"، الحرة، ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٤:

<https://www.alhurra.com/lebanon/2024/09/28>.

(<sup>٦١</sup>) عمر أبو ليلي، "استراتيجية إيران المتجددة في شرق سوريا"، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط، ١٨ يوليو ٢٠٢٤:

<https://www.washingtoninstitute-org/ar/policy-analysis/asratyjt-ayrarg-almtidd-fy-shrq-swrya>.

(<sup>٦٢</sup>) سوسن مهنا، "لماذا تتحول الميليشيات الموازية من موالية إلى متمردة؟"، عربية انديبننت، ٢٩ أبريل ٢٠٢٣:

<https://www.independentarabia.com/node/446016/29-4-2023>.

(<sup>٦٣</sup>) أحمد عليبة، "ظاهرة اللادولة: إشكاليات التعامل مع الميليشيات المسلحة في أزمات المنطقة العربية"، مقال منشور على موقع الحائط العربي، ٢٠ يناير ٢٠٢٢

<https://www.arabwall.com/20-1-2022>.